وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور –خنشلة–
Abbas Laghrour University – Khenchela–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
قسم: العلـوم الاقتصادية.

دور التكنولوجيا المالية في تطوير المصارف الإسلامية

–مصرف السلام الجزائري نموذجا–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:
- شيماء ركاب
- مشيرة عبابسة

إشراف :
أ.د /عبد الله بلعيدي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صفية دريدي	أستاذ مساعد– أ –	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
عبد الله بلعيدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا ومقررا
حسام الدين بالولي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قبل كل شيء نتقدم بالحمد والثناء إلى المولى عز وجل على نعمة الإسلام والصلاة والسلام على شفيع الأمة وحبيب الله محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي أمدنا بالعون والتوفيق وألهمنا القوة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع راجين ان يتقبله منا قبولا حسنا، وينفعنا وغيرنا به.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "**بلعيدي عبد الله**" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نوجه شكرنا المسبق إلى أعضاء اللجنة المناقشة، وأخيرا نشكر كل من ساهم معنا ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل.

اهـــداء :

" وآخر دعواهـــم أن الحمد لله رب العالمين"

لى نفسي الطموحة لقد ظننت أنني لاأستطيع ولكن من قال أنا لها نالها... وإن أبت رغما عنها أتيت بها وها أنا اليوم وصلت برحلتي الجامعية الى نهايتها بعد تعب ومشقة

وها أنا اليوم أتوج لحظات الأخيرة بكل همة وفرح إلى الداعمة الأبدية التي ظلت دعواتها تظم إسمي " والدتي الحنون"

إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل وسندي وملاذي بعد الله " والدي العزيز"

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي " إخوتي وأخواتي"

ها أنا اليوم أتممت أول ثمرة راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

شيماء ركاب

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي وفقني على إنجاز هذا العمل

اهدي ثمرة نجاحي إلى من قال فيهما

جل جلاله وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا .....سورة الاسراء الاية رقم23

الى من خص الرحمن بالشرف الرفيع وجعل الجنة تحت اقدامها...{ والدتي الحبيبة حفظها الله.}

الى سندي في الحياة،الى من امسك بيدي منذ صغري وعلمني مواجهة الدنيا بحلوها ومرها .....{والدي الغالي ادامه الله علينا}

- الى قوتي وملاذي بعد الله ،الى مصدر الفرحة والبهجة والامل .....{ اخواني رضوان وايهاب }

الى اللواتي اتقاسم معهن عبء الحياة .....{اختاي هديل ولميس}

- الى جميع اصدقائي ورفقاء دربي .....{نوال،مروة،لبنى،نسرين}
- الى اهلي و من كان سندا وعونا لي في كل ممرات حياتي.

مشيرة عبابسة

ملخص البحث:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطور التكنولوجيا الماليّة الّتي تعرف بأنّها تلك الابتكارات والاختراعات الّتي يتمّ توظيفها في الخدمات الماليّة، وقد مرّت التّكنولوجيا المالية بثلاث مراحل، حيث بيّنت ارتباط التكنولوجيا المالية بالقطاع المصرفي الإسلامي والذّي يعرف بأنّه مؤسّسة ماليّة نقديّة تلتزم بجمع معاملاتها وإدارتها وفق الشريعة الإسلامية، إذ تعمل على جذب الموارد النقدية من الأفراد وتوظيفها توظيفا فعالا، ويعتبر بنك السلام الجزائري أحد المصارف الإسلامية التي أدخلت التكنولوجيا المالية في معاملاتها من بينها عمليات التمويل وتسهيل عمليات الادخار والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، المصارف الاسلامية، بنك السلام.

Abstract:

In récents times, the world has witnessed the evolution of financial technology, known as the innovation and inventions employed in financial services. Financial technology has undergone three stage, highlighting its connection with islamic banking, which is defined as a monetary institution committed to conducting and managing its transactions in accordance with islamic law. It aims to attract cash resources from individuals and employ them efficiently. The Algerian salam banc is one of the islamic banks that has introduced financial technology into its transactions, including financing operations and facilitating savings and investment processes.

Key words:Financial Technology, Islamic Banks, Salam Bank.

الفهرس

الإهداء

الشكر

قائمة الأشكال

مقدّمة:.....أ

منهج الدراسة : ..... ج

هيكل الدراسة.....هـ

الدراسات السابقة:.....هـ

الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية

تمهيد : 1

المبحث الأول : مدخل عام للتكنولوجيا المالية 2

المطلب الأول: نشأةومفهوم التكنولوجيا المالية 2

المطلب الثاني : خصائص التكنولوجيا المالية..... 5

المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية 7

المبحث الثاني: واقع ومعوقات التكنولوجيا المالية وتحدياتها..... 8

المطلب الأول: دوافع استخدام التكنولوجيا في الوطن العربي وواقعها في الجزائر 8

المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا مالية :..... 15

المطلب الثالث: معوقات التكنولوجيا المالية و تحدياتها..... 17

المبحث الثالث: تقنيات التكنولوجيا المالية، خدماتها، وآفاقها..... 19

المطلب الأول: تقنيات التكنولوجيا المالية وأهميتها..... 19

المطلب الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية..... 21

المطلب الثالث: آفاق التكنولوجيا المالية 23
خلاصة الفصل الأول: 25

الفصل الثاني الإطار النظري للمصارف الإسلامية

المبحث الأول: مدخل عام للمصارف الإسلامية..... 28
المطلب الأول: نشأة و تطور المصارف الإسلامية 28
المطلب الثاني: الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية 36
المطلب الثالث: أساليب التمويل في المصارف الإسلامية 37
المبحث الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية،خدماتها وتحدياتها 39
المطلب الأول : تعريف التكنولوجيا المالية الإسلامية.....**Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية .. **Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية .....**Erreur ! Signet non défini.**
المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالمصارف الإسلامية..... 44
المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية 44
المطلب الثاني: دوافع تبني التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية 44
المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية 46
خلاصة الفصل الثاني :..... 48

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول بنك السلام الجزائري

المبحث الاول: التكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي
المطلب الأول: التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية .....**Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الثاني: ادخال التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية .....**Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث: سبل تطوير الصيرفة الإسلامية ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الثاني: الإطار النظري لبنك السلام الجزائري 56

المطلب الأول: التعريف ببنك السلام 56

المطلب الثاني: خصائص بنك السلام 56

المطلب الثالث: أهداف مصرف السلام 57

المبحث الثالث : التنظيم الهيكلي في بنك السلام 58

المطلب الأول: التنظيم الهيكلي 58

المطلب الثاني: موارد بنك السلام الجزائري 59

المطلب الثالث: منتجات مصرف السلام 60

خلاصة الفصل الثالث 62

خاتمة: 64

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل(01)	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	3
الشكل (02)	أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا مالية	17
الشكل (03)	أبعاد الأهداف الإستثمارية	36
الشكل (04)	أكبر ستة أسواق للتكنولوجيا المالية الإسلامية في 2022-2023	44
الشكل (05)	تقنية بلوك تشين" وتأثيرها على المستقبل	57

مقدمة

مقدّمة:

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات التي لها دور مهم وفعال في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تلبية حاجيات ورغبات القطاعات المختلفة، وشهد العالم اليوم ثورة في الابداع العلمي والتكنولوجي في جميع الأصعدة، خاصة في القطاع المالي الذي يعمل على استغلال تلك الثورة مع إقامة قاعدة بحثية تحافظ على المنافسة، مما نتج التوجه نحو التكنولوجيا المالية من خلال شبكات الانترنت والأجهزة الحاسوبية مما أكسبها رضا العملاء لتحقيق الأهداف.

في الآونة الأخيرة ذاع صيت المصارف الإسلامية التي أثارت اهتماما متزايدا من قبل الأفراد في دول العالم، مما تسعى إلى استغلال ثورة التكنولوجيا المالية من أجل تحسين تقنياتها، اذ سارعت العديد من المصارف الى تبني هذه التكنولوجيا لاعتبارها هدف فعال في نجاح المصارف الاسلامية، اذ ترتبط بتحقيق حاجيات الزبائن مع تحقيق ضمان أعلى من الرضا، وذلك باستخدام مستويات عالية من التكنولوجيا المالية.

إشكالية الدراسة : ما هو واقع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية ؟

– وللإجابة على الإشكالية السابقة توجهنا إلى وضع الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتكنولوجيا المالية ؟
2. ماهي تقنيات وخدمات التكنولوجيا المالية ؟
3. ما مفهوم المصارف الإسلامية ؟
4. كيف ساهمت التكنولوجيا المالية في تطوير المصارف الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

بناءا على التساؤلات المطروحة ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

1. تعتبر التكنولوجيا المالية أداة وفن لتسهيل خدمات الفرد
2. تستفيد التكنولوجيا المالية من تقنيات العملات المشفرة .
3. إن المصارف الإسلامية مؤسسة تعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية موضوع الدراسة في ماهية التكنولوجيا المالية وتقنياتها المتنوعة ومساهمتها في تطوير المصارف الإسلامية وتبيان واقع تبني المصارف الإسلامية للتكنولوجيا المالية .

أهداف الدراسة :

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

1. التعرف على التكنولوجيا المالية مع مراحل تطورها.
2. التعرف على تقنيات وخدمات التكنولوجيا المالية.
3. معرفة مدى تأثير التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية وتطويرها .
4. واقع تطبيق التكنولوجيا المالية على بنك السلام الجزائري – باتنة–

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع في :

أ– المبررات الذاتية :

- الميول الشخصي لموضوع الدراسة .
- ارتباط الموضوع بمجال تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

ب– المبررات الموضوعية :

- الانتشار الواسع للتكنولوجيا المالية في وقتنا هذا .

- معرفة حقيقة عمل البنوك الإسلامية .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره يقوم بوصف جميع المعلومات المستخدمة في البحث ويحللها ويفسرها لإفادة القارئ وإثراء رصيده المعرفي إضافة إلى ذلك منهج دراسة حالة في عرض بنك محل الدراسة بالإضافة إلى منهج علاقات الارتباط في دراسة العلاقة بين المتغيرات .

الدراسات السابقة:

عرف القطاع المصرفي ازدهارا في خدماته وهذا ما سبب بتبني التكنولوجيا المالية، الذي منحها ميزة تنافسية وهذا من أجل تسهيل التواصل بين العملاء وإرضاءهم، حيث اختلفت دراسات المؤلفين والكتاب حول دور التكنولوجيا المالية في تطوير المصارف الإسلامية.

1. دراسة فاطمة الزهراء سبع بعنوان " واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية: تعالج هذه الدراسة الإبتكار التكنولوجي والرقمنة للقطاع المالي وكذالك تحليل واقع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية مع تحديد كيفية تطبيق تقنيات وخدمات التكنولوجيا المالية وقد خرجت بنتائج وهي أنه يمكن للتكنولوجيا المالية أن تفتح آفاقا جديدة وتطورات عديدة في تقنيات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية ،ومنها أصبحت المصارف الإسلامية تنافس نظيرتها المصارف التقليدية وكذالك توسيع نشاطها في مختلف الأقاليم.

2. سعيدة حرفوش بعنوان" التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي" مجلة آفاق علمية سنة 2019، عالجت هذه الدراسة مجال التكنولوجيا المالية وتقنياتها وما حققته من تطورات عالمية بعد الأزمة العالمية،وكذلك التعرف على واقع التكنولوجيا في الوطن العربي ودوافع استخدام هذا القطاع في الدول العربية.وتوصل هذا البحث إلى أن قطاع التكنولوجيا هو قطاع حديث النشأة إذ يوفر خدمات مالية تقليدية ولكن بصيغة مغايرة وجديدة وسريعة، بالرغم من توفير البيئة المناسبة لهذا القطاع من أجل الاستفادة من كل مزاياه وخصائصه.

3. ايمان بومود وعواطف مطرف وشافية شاوي، بعنوان " ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية "مجلة رؤى الاقتصادية سنة 2020: تعالج هذه الدراسة تقنيات وابتكارات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وذلك بالتعريف بها وسهولة تقديم منتجاتها وإبراز خدماتها مما ينعكس بالإيجاب على التنافس في السوق المالية، فمستقبل المصارف الإسلامية تبنى منتجات وتقنيات التكنولوجيا المالية ومواكبة الابتكارات التي تعتبر من أهم المفاتيح لتطوير عمل المصارف الإسلامية، حيث توصلت إلى النتائج التي حققت انجازات كبيرة أهمها العمل على تطوير التكنولوجيا لمنتجات وتقنيات الصناعة المالية وكذلك التأهيل البشري وذلك بالحرص على وجود عمالة متخصصة قادرة على إدراج ابتكارات التكنولوجيا المالية في المصارف الاسلامية.

4. صبرينة بوغار بعنوان " تطبيق التكنولوجيا في البنوك الإسلامية" مجلة الميادين الإقتصادية سنة 2022 تعالج هذه الدراسة تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية إذ توفر خدمات ومنتجات مصرفية بكفاءة عالية،وكذلك تقليص أحد النماذج الناجحة في تطبيق التكنولوجيا ،مما اعتمدت على بعض التقنيات الحديثة كالصيرفة الإلكترونية عبر الأجهزة الآلية وأجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع وتطبيقات الذكاء الاصطناعي الغير معيقة للعمل المصرفي الإسلامي.

يكمن الاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا في أن دراستنا ركزت على عنصر مشترك وهو التكنولوجيا المالية الذي عرفته معظم الدراسات بأنه ابتكار من اجل تحسين الخدمات المالية للمؤسسات الإقتصادية، إلا أن موضوعنا ينحصر حول المصارف الإسلامية، وما يميزنا عن أغلب الدراسات هو التطرق إلى تطوير التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية اشارة إلى دراسة حالة بنك السلام الجزائري، وصولا للأهداف التالية :

- التعرف على جودة المعلومات للتكنولوجيا وكذلك كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية.
- تقليل وتحسين تكاليف الخدمة المصرفية مع الإشارة إلى دور التكنولوجيا.
- الاعتماد على الرقمنة في عمل المصارف.

هيكل الدراسة

حتى نجيب على إشكالية البحث ونحقق أهدافه،قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة.

نتناول في الفصل الأول ثلاثة محاور رئيسيا لأول و يتمثل في دراسة مدخل عام للتكنولوجيا المالية والثاني سيخصص لتبيان واقع ومعوقات التكنولوجيا المالية وتحدياتها، أما الثالث فسيتناول تقنيات التكنولوجيا المالية وخدماتها وآفاقها، أما الفصل الثاني فيتمحور حول الإطار النظري للمصارف الإسلامية، والذي يشمل تطور التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية ،أما الثالث فسيخصص للتكنولوجيا المالية وعلاقتها بالمصارف الإسلامية ،حيث درسنا في الفصل الثالث مصرف السلام نموذجا الذي قمنا بتقسيمه أيضا إلى ثلاثة محاور رئيسية يتمثل الأول في التكنولوجيا المالية الإسلامية مع ذكر تعريفها وخصائصها وخدماتها وكذلك تحدياتها، وأيضا في المحور الثاني درسنا ماهية مصرف السلام مع ذكر تعريفه وخصائصه وأيضا أهدافه، ثم التنظيم الهيكلي لمصرف السلام مع إبراز موارده ومنتجاته كمحور أخير للدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتكنولوجيا المالية

تمهيد :

في عصر الابتكار التكنولوجي السريع، تعد التكنولوجيا المالية واحدة من أبرز الاتجاهات التي تحدث تحولًا جذريًا في صناعة الخدمات المالية، وتجمع التكنولوجيا المالية بين التقنيات الحديثة والعمليات المالية التقليدية لتحسين كفاءة وفعالية الأنظمة المالية وتقديم خدمات مالية أفضل للمستهلكين.

تمثل التكنولوجيا المالية محركا رئيسيا ونقطة تحول نحو مستقبل مالي أكثر شمولًا وفعالية، حيث يتم الجمع بين الابتكار التكنولوجي والخبرة المالية لتحقيق تحول جذري في صناعة الخدمات المالية.

بناء على ما سبق سنحاول في هذا الفصل التعرف على ماهية التكنولوجيا المالية واقعها وتقنياتها المختلفة، وفيما يلي ما تمّ اعتماده في هذا الفصل من مباحث:

- **المبحث الأول: مدخل عام للتكنولوجيا المالية**
- **المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية**
- **المبحث الثالث: تقنيات التكنولوجيا المالية، خدماتها، وآفاقها**

المبحث الأول : مدخل عام للتكنولوجيا المالية

في هذا المبحث سنتطرق إلى الجوانب النظرية للتكنولوجيا المالية، التي انتشرت بكثرة في مختلف دول العالم رغم حداثتها، ووفقا لذلك سنحاول تبيان مفهوم التكنولوجيا المالية ونشأتها وذكر أبرز خصائصها وأهميتها وأهم القطاعات المستخدمة للتكنولوجيا المالية .

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكنولوجيا المالية

أولا: نشأة التكنولوجيا المالية

أصبحت التكنولوجيا المالية موضوعا ساخنا في الفترة الأخيرة، إلا أن مفهومها ليس بشيء جديد، فلها تاريخ جد طويل وسنختصره في المراحل الثلاث الآتية:

1. المرحلة الأولى: (1866-1967): أجري أول اتصال بكابل الإرسال عبر المحيط الأطلسي في 16 أوت 1958، حيث قام الاتصال باختصار الوقت بين أمريكا الشمالية وأوروبا من عشرة أيام – طريقة التسليم بالسفينة- إلى 17 ساعة فقط، وساهم أيضا في تطوير التواصل العالمي، واختراع جهاز الصراف الآلي.
2. المرحلة الثانية: (1967-2008): في هذه المرحلة كانت التكنولوجيا المالية حبيسة قطاع الخدمات المالية التقليدية، والتي سعت لتوفير المنتجات والخدمات المالية، وتميزت هذه الفترة بتقديم المدفوعات الإلكترونية وانضمام المقاصة عبر الانترنت.
3. المرحلة الثالثة:(2008- إلى يومنا هذا): وحاليا نحن نعيش في الفترة بين الموجة الثانية والموجة الثالثة من التكنولوجيا المالية[1]، التي شهدت رواجا كبيرا بين كافة دول العالم بعد الأزمة المالية العالمية، التي تستثمر فيها رؤوس أموال كبيرة وشهدت تطورا كبيرا جدا في معدلات الاستثمار وشركات ناشئة جديدة تقدم خدمات ومنتجات مباشرة إلى الشركات وعامة الناس وتميزت بـ :

- تطور شاسع للأدوات المالية والانفتاح في مجال التعاملات بالتكنولوجيا المصرفية، رافقه تطور سريع في تقنيات الدفع الإلكتروني.

[1]- سعيدة حرفوش، "التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"، -مجلة الآفاق العلمية-، العدد3، جامعة الجلفة، الجزائر، سنة2019 ، ص728.

- تغلغلها إلى مختلف الشرائح السكانية، بواسطة استخدام العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعية على اختلافها وتنوعها.
- بساطة طبيعة التعاملات في عالم التكنولوجيا المالية وذلك عكس التعاملات التقليدية.
- نقص تكاليف التعامل للتكنولوجيا المالية مع ضمان جودة الخدمة.

- الشكل المرفق(01): يوضح مراحل تطور التكنولوجيا المالية .

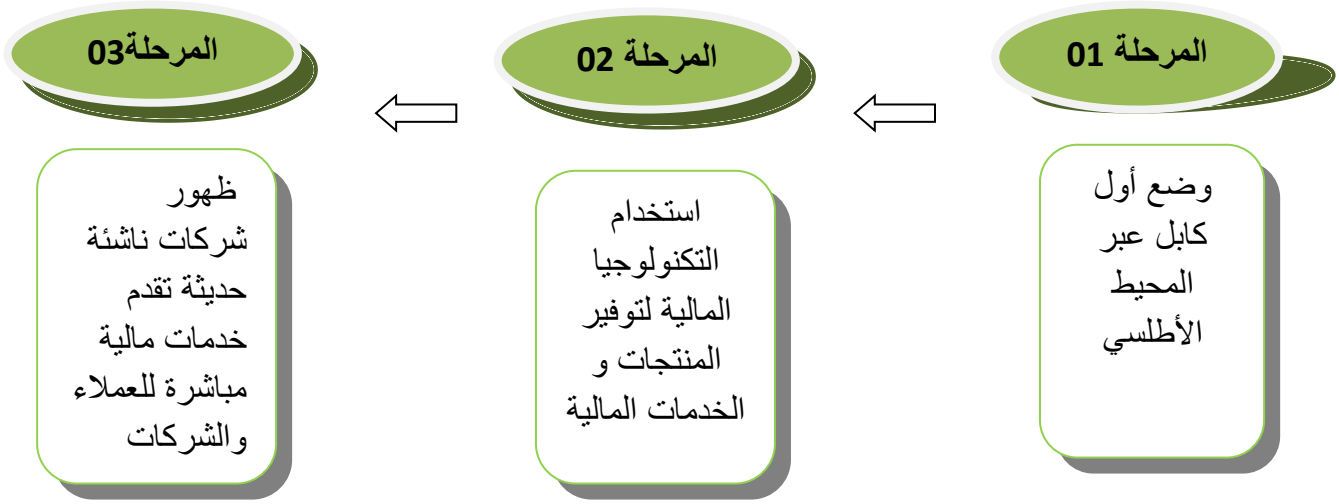

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على ما سبق.

ثانيا :تعريف التكنولوجيا المالية

عرفت التكنولوجيا المالية بعدة تعاريف نذكر منها:

التكنولوجيا المالية هي ازدواج كلمتين هما (التكنولوجيا والمالية)، وسنفصّل في تعريف كلّ منهما على حدى:

- أ/ **التكنولوجيا:** من المصطلحات الواسعة التي يتباين فهمها من شخص إلى آخر، ويمكن وصفها بأنها جل الأساليب المسهلة للحياة اليومية، أساس مصدرها الاصطلاحي يوناني، تتألف من مقطعين هما: "التكنو" والتي تعني الفن أو حرفة، أما الشطر الثاني "لوجيا" والذّي يقصد به دراسة أو علم، ومنه نستنتج أنّ التكنولوجيا تعني علم المقدرة على الأداء والتنفيذ، وهي من مصادر المعرفة المكرسة لصناعة الأدوات وإجراء المعالجات المختلفة، وتعتبر تطبيقا للعلوم المستخدمة في حل عديد المشكلات، بالإضافة إلى أن التكنولوجيا

والعلوم يعملان معا لإنجاز مهام معينة ويسعيان لحل المشكلات، كما أن التكنولوجيا تطبق في كافة مجالات الحياة اليومية للفرد، إذ أنها تستخدم في العمل والمصرف والاقتصاد، النقل، الاتصال، التعليم والتجارة، والكثير من المجالات التي تفيد الفرد إذا استغلها بشكل صحيح.

- **ب/ المالية:** مشتقة لغويا من كلمة المال، وتطلق هذه التسمية على الفضة والذهب وما شابهها، وقالا بن منظور في تفصيل ذلك:"إنالمال يعرفبكونه مامملكته منجميعا لأشياء، وأصله موّل، وجمعها أموال".

2- وعرف أيضا على أنه العلم الذي يهتم بالقواعد المنظمة والأنشطة المالية للهيئات العامة والخاصة، التي تسعى للحصول على الموارد اللازمة لإنفاقها في سبيل تلبية الحاجات العامة لتحقيق أغراض شخصية معنوية، أو اعتبارية اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وتعتبر الماليةمجموعالقوانينوالأنظمةالماليةالتي تتبناهاالدولةبهدفتنظيموتطبيقالإنفاقوالإيرادوالموازنةبينهما[1].

3- التكنولوجيا المالية هي اختصار باللغة الأجنبية لكلمة "فاينتش "" FINTECH"، وهي ناتجة عن تركيب كلمتين المال "FINANCIAL"و التكنولوجيا" TECHNOLOGY"، وقد تم تعريفها من قبل مجلس الاستقرار المالي العالمي (FSB) أنها جل الابتكارات المالية التقنية التي تنتج أعمالا جديدة أو تطبيقات أو منتجات تؤثر على الأسواق والمؤسسات المالية وتقدم خدمات مالية[2].

4- يقصد بالتكنولوجيا المالية القطاع الاقتصادي الذي يشمل جميع الشركات والمؤسسات التي تستعمل التكنولوجيا الحديثة وتقدم خدمات جديدة وحلول مبتكرة وتهتم بالخدمات المالية، بالإضافة إلى خدمات الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال والتأمينات والإقراض والتمويل[3].

5- وقد عرّفها معهد البحوث الرقمية للعاصمة البولندية "**ديلن**" أنها مجموع الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة التي تختص بمجال القطاع المالي، وتضم هاته الاختراعات جل

---

[1]- هيوا أبو بكر علي و به لين مصطفى رسول، "خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية"، –مجلة جامعة التنمية البشرية–، العدد3، السليمانية، العراق، سنة 2022، ص9.

[2]- أسعد حمود السعدون، "المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية"، –مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية–،العدد199–الجزءالثاني، جمادى الأول1443هـ، ص556.

[3]- لزهاري زواويد وتعيسة حجاج، " التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع و الآفاق"، – مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية"، –مجلة جامعة التنمية البشرية–، العدد3، جامعة تمنراست، 2018، ص 64.

البرامج الرقمية التي تستعمل في العمليات المالية البنكية، من بينها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال، تبديل العملات، حساب نسبة الفائدة والأرباح والعديد من العمليات المصرفية[1].

6-عرّف "قاموس أكسفورد" التكنولوجيا المالية بأنها برمجيات الحاسوب ومختلف التقنيات المستخدمة التي تقدم خدمات مصرفية ومالية[2].

7- كما عرّفت "أحد شركات أمازون" التكنولوجيا المالية بأنها تلك الخدمات والمنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا من أجل تطوير الخدمات المالية التقليدية، وتمتاز بأنها أقل تكلفة وأبسط وأسرع، ويتم تطوير الخدمات والمنتجات بواسطة شركات صغيرة بهدف إنشاء أسواق جديدة وجعل لها مكانة في السوق، معظم الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية شركات صغيرة وجديدة تسعى لتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالعمل مع مقدمي الخدمات المالية[3].

8- وعرّفها "**فريدمان**" أنها تهتم ببناء الأنظمة التي تصمم المنتجات المالية وتعالجها مثل الأسهم والسندات والعقود والأموال، وعرّفت من قبل "**شافل**" أنها صناعة مالية حديثة تطبق التكنولوجيا

لرفع جودة الأنشطة المالية، والمصطلح المستحدث يرتبط بالمشاريع والشركات الناشئة التي تعرض خدمات ومنتجات مالية مبتكرة ممزوجة بتكنولوجيا المعلومات[4].

نستخلص أن التكنولوجيا المالية نقلة نوعية فقد شكلت جسرا بين العالم التقليدي للمال والابتكارات الراهنة، وفتحت أبوابا جديدة للابتكار والتطوير في مجال الخدمات المالية، وساهمت في توفير حلول مالية مبتكرة ومرنة تناسب احتياجات الأفراد والشركات.

المطلب الثاني : خصائص التكنولوجيا المالية

---

[1]- منيرة بياس، "الصناعة المصرفة التقليدية في زمن التكنولوجيا المالية"، مجلة-التكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية-، جامعة سطيف، الجزائر، سنة2021، ص41.

[2]- سارة دريدي وهدى بن محمد، "التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تحسين نشاط المصارف الإسلامية"، -مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . العدد 02، قسنطينة- الجزائر2022، ص ص423 -442.

[3]- محمد زياد سليمان النجداوي وغسان سالم الطالب، "التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع وتحديات"، -المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية-، العدد43، مارس2023،ص162.

[4]- أمين عويسي، " أساسيات التكنولوجيا المالية الحديثة - مواضيع مختارة-"، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، مارس2023، ص13.

يمكن تحديد أهم خصائص التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:

أولا: نقل المعلومات بأقل سعر وأكثر أمان.

ثانيا: خفض تكاليف البحث عن الأطراف التي تهتم بالموضوع[1].

ثالثا: السرعة: تقوم الشركات المختصة بالتكنولوجيا المالية على تنفيذ العمليات المصرفية بسرعة كبيرة، وذلك راجع لتبسيط الإجراءات المتعلقة بالموافقة على القروض بالإضافة على جعلها ذات كفاءة أعلى من النظام المصرفي التقليدي.

رابعا: تقريب المسافة: فأصبح من الممكن النقل لأحجام ضخمة من المعلومات بشكل فوري وآمن بين مختلف أنحاء العالم.

خامسا: القدرة على التخزين: ذلك من خلال التطور المستمر في الوسائط الإلكترونية المجهزة لتخزين المعلومات والتطور في أنظمة تسيير قواعد المعطيات والوثائق المتوفرة التي تتيح لكل مستعمل الوصول إلى حجم كبير من المعلومات أينما كان مكان تخزينها.

سادسا:مرونة الاستعمال: وهي الميزة الأساسية والتي تتمثل في إمكانية استعمالها في مجالات جد واسعة ومختلفة[2].

سابعا:ليستهدف بحد **ذاته** تستعمله البنوك والمؤسسات المالية بل أداة تستخدم لتحقيق الأهداف المسطرة[3].

ثامنا: الخدمة المصرفية هي المجال الأساسي لتطبيق التكنولوجيا، ثم تمتد إلى الأساليب الإدارية.

تاسعا: تساهم التكنولوجيا المالية في توفير آليات مخترعة لاستقبال المدفوعات التي تكون عبر العالم وتمتاز بالشفافية وكفاءة أفضل من البنوك التقليدية وشركات تحويل الأموال[1].

---

[1]– محمد قوجيل و نبيل قرزيز، "استخدامات التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية"–تجربة المصارف السعودية–، –مجلة الميادين الاقتصادية–، العدد01، الشلف،الجزائر 2021، ص ص247–266.

[2]– فاطمة الزهراء سبع، "واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية"،–مجلة العلوم الإسلامية والحضارة–، العدد02، الأغواط، الجزائر،2021، ص ص251–268.

[3]– عبد الكريم مسعودي و خيرالدين قريشي،" التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق الأداء المصرفي–دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية أدرار –BDL–"،–مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية–، العدد01، جوان2023، ص424.

عاشرا: خدمات التكنولوجيا المالية مصممة ومخصصة بعناية حسب طلب العملاء **والزبائن، حيث تركز شركات التكنولوجيا المالية على طلبات** المستخدمين قبلا لبدء بتصميم المنتجات.

الحادي عشر: التكامل: يسمح استخدام التكنولوجيا المالية بالاتصال بين الأشخاص والمؤسسات المالية المتنوعة بسهولة دون الحاجة للذهاب إلى الفروع التقليدية الأخرى.

الثاني عشر: الحد من دور الوسطاء الذي ينتج عنه تقليل تكلفة تقديم الخدمات بشكل واسع.

الثالث عشر: ضعف الرقابة التقليدية على المنتجات، وبالتالي أسست البنوك المركزية بيئة رقابية خاصة بها، وعينت شركات برامج خاصة تشرف على الرقابة .

الرابع عشر: استخدام تقنيات سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والعقود الذكية والتسويق الرقمي ومختلف التقنيات المعاصرة لإنتاج الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها من طرف المستهلكين[2].

المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية

إن التكنولوجيا المالية تجمع بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والقطاع المالي، فلا تقتصر أهمية التكنولوجيا المالية على تحسين خدمات العملاء فحسب، بل تساعد في تحقيق أهداف أكبر مثل تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي ومدى تأثيره في تعزيز الشمول المالي، وتبرز أهميتها في النّقاط التّالية:

أولا: تسعى لتغطية أكبر عدد من الخدمات المالية كعمليات التمويل الجماعي والتحويلات المالية الدولية، فضلا عن المدفوعات التي تتم عبر الهاتف بالنقال الذكي، بالإضافة إلى أدوات إدارة المحافظ المحفظ المالية عبر الانترنت.

ثانيا: تعمل على تغيير هيكل الخدمات المالية المقدمة وعلى نحو عام إلى جانب تغيير منهجية تقديمها لزبائن على نحو خاص، لجعلها أسرع وأقل نسبة تكلفة وأكثر أمانا.

---

[1]– محمد عبد العليم صابر، "التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي– دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية– "،– مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية و نظم المعلومات –، العدد01، القاهرة، سنة2020، ص100.

[2]– أسعد حمود السعدون، "المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص559.

ثالثا: تهدف لتحسين جودة ما يقدم من خدمات مالية لتكون متوفرة ومتاحة في كل وقت ومكان.

رابعا: توفر التمويل.

خامسا: رفع كفاءة تقديم الخدمات المالية[1].

سادسا: الوصول لكل المستخدمين.

سابعا: السرعة تلبية طلبات الزبائن.

ثامنا: سياسة البيانات/ الهواتف المحمولة .

تاسعا: تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساهم في تقدم الخدمات المالي .

عاشرا: بتيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتميز بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابر للحدود.

الحادي عشر: تعمل على زيادة روح التنافس بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية.

المبحث الثاني: واقع ومعوقات التكنولوجيا المالية وتحدياتها

أصبحت التكنولوجيا المالية شيئا ضروريا ولابد منه سواء للشركات أو الأفراد، فساعدت في تحديث البنية التحتية المالية وتقديم خدمات مالية فعالة وأكثر شمولية، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة ومتنوعة قانونية وتنظيمية.

المطلب الأول: دوافع استخدام التكنولوجيا في الوطن العربي وواقعها في الجزائر

أولا: دوافع استخدام التكنولوجيا في الوطن العربي: سنتطرق إلى أهم الدوافع التي حفزت الشركات و الأفراد إلى استخدام التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:

1. مع تزايد استخدام التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة، وازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية بثلاثة أضعاف تقريبا، وبالتالي توقع ازدياد الحاجة إلى حلول المدفوعات الرقمية.

[1]– زبير عيش، و آخرون ، "دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية–تطبيقات البلوكتشين نموذجا"، – مجلة اقتصاد المال و الأعمال–، العدد1، جامعة الشهيد محمد لخضر بالوادي، الجزائر، جوان2020، ص309.

2. تمثل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8 %من القروض الائتمانية التي تقدمها البنوك العربية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بنسبة 18 % في الدول متوسطة الدخل على مستوى العامل وهذا بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، حيث تشكل بين 80% و90% من جميع المؤسسات المسجلة، وتوفر 20 %إلى 40 %من جميع وظائف القطاع الخاص، كما أن منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي للمشاريع الاجتماعية والإبداعية أثبتت شعبيتها في دول المنطقة.
3. بالرغم من المساهمة النسبية للتجارة الالكًترونية في إجمالي الناتج المحلي، في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تعتبر أقل بخمس مرات مقارنة مع الدول الأخرى ذات الدخل المرتفع، ويرجع السبب جزئيا في ذلك إلى تفضيل العملاء خيار الدفع عند الاستلام حتى لو كانوا يمتلكون بطاقات ائتمان وبطاقات خصم.
4. الًتركيبة السكانية: حيث يفوق عدد سكان الدول العربية 360 مليون نسمة وهو ما يجعل هذه الدول سوقا واعدة ونشطة لاستقبال واستقطاب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، إضافة إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يفوق 29.1 ألف دولار في دول الخليج وهو يعد من بني المعدلات الأعلى في العالم، حيث يقدر ب 70 ألف دولار في قطر و 39.8 ألف دولار في الإمارات و 29ألف دولار في الكويت و22ألف دولار في السعودية و4.2ألف دولار في الجزائر و3.4ألف دولار في المغرب والأردن حسب بيانات صندوق النقد الدولي لسنة2022 م[1].
5. انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم، حيث تشير الدراسات أن الكثير من العملاء انخفض ولاؤهم وتعاملهم مع البنوك وبدأ يتجه إلى خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية في الدول العربية على غرار الكثير من الدول، حيث يثق حوالي 76% من المستهلكين في الإمارات العربية المتحدة بشركة تكنولوجيا واحدة على الأقل أكثر من ثقتهم في البنوك عندما يتعلق الأمر بتسيير أموالهم، ويبدي 83 %من سكان الإمارات انفتاحهم على تبيني حلول تكنولوجيا مالية من قبل مؤسسات غير مالية.

[1]– مريم زرقاطة ووهيبة ضامن، "واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي"،– مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت–، العدد01، الجزائر، جانفي 2023، ص572.

نستخلص أن تبني التكنولوجيا المالية في الوطن العربي يشهد تطورا متسارعا، ذلك راجع إلى الكثافة السكانية الكبيرة للدول العربية حيث قدرت ب 360 مليون نسمة وهو ما جعلها سوقا واعدة لاستقطاب التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الجيد، ونجد انخفاض التبعية للبنوك واتجهت إلى خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية، حيث نجد 76 % من المستهلكون يثقون بشركة تكنولوجيا أكثر من ثقتهم في البنوك في موضوع تسيير أموالهم، و83 % من سكان الإمارات يبدون انفتاحهم لتبني التكنولوجيا المالية من قبل مؤسسات غير مالية.

ثانيا: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر

ألزم التطور الحاصل في الصناعات البنكية العالمية على الجزائر مواكبته، من خلال توجيه جهودها لتفعيل هذا القطاع، بما يخدم مصالحها ويتماشى مع التحول العالمي، حيث تسعى الدولة خلال السنوات الأخيرة على تبني التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بـ "FINTCH"في تسيير النظام المصرفي، وتعمل البنوك الوطنية من خلال إستراتيجيتها المسطرة إلى اعتماد هذه التكنولوجيا في تعاملاتها مع المتعاملين "أفرادا أو شركات" على مختلف المستويات، تُحاول السلطات العليا للبلاد تجسيدها واقعيا[1]، ولعل أبرز البوادر التي تؤكد السير في هذا الاتجاه هو توجه الحكومة نحو إطلاق عملة وطنية رقمية "الدينار الرقمي"، مما قد يمكن النظام المصرفي في بلادنا من التطور والتحرر من تسيير كلاسيكي وتقليدي منذ عقود، ويسُد باب المخاوف من القرصنة وبالتالي بلوغ الشمول المالي.

إن ما يلاحظه المُتابع والمُطلع على واقع القطاع المصرفي في الجزائر يتضح له، من خلال الخطاب الإعلامي والفعاليات التي تنظمها الجهات المعنية، أن البنوك الجزائرية تسعى إلى اعتماد التقنيات المالية المبتكرة أو ما يعرف بـ "FINTCH"في أنظمة الدفع الإقراض وحتى الاستثمار، ولكن في الواقع نجد أن باقة الخدمات والمنتجات المالية التي تُقدم عبر أوعيتها المالية في مراحلها الأولى لا تزال محدودة.

[1]– فهيمة بن عكروف،"التكنولوجيا المالية في الجزائر...بين واقع صعب و أفاق متجددة"، – جريدة صوت الأحرار–، الجزائر، تاريخ المقال27 جوان2023، نظر يوم 15–04–2024، على الساعة: 08:10.

وما يؤكد هذا الطرح هو استقراء الأرقام والإحصائيات، التي تكشف عنها الجهات الوصية، والتي تكشف في قالبها المقدم للجمهور على أنها تأخذ منحى إيجابيا، إذ يشهد حجم التعاملات المالية عبر الانترنت في البلاد. حسب المصادر الرسمية. منحنى ايجابيا بداية من سنة 2016 – تاريخ الانطلاقة الفعلية لـ "الهوية الرقمية" بالبلاد– إلى غاية 2020، حيث بلغت قيمة هذه التعاملات خلال نفس السنة (2020) ما قيمته 5.4 مليار دج لحوالي 4.6 مليون معاملة، بينما قفزت قيمة هذه المعاملات إلى 11.2 مليار دج خلال 2021.أرقام ومعطيات كشف عنها

التقرير السنوي لتجمع النقد الآلي لسنة 2021، حيث ارتفعت نسبة البطاقات البنكية المتداولة بـ 20% مع نهاية سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، ليصل عددها إلى 11,6 مليون بطاقة.

الخبير الاقتصادي" **حمزة بوغادي**" :هل يمكن القول إن المنظومة البنكية في الجزائر تبنت التكنولوجيا المالية في تعاملاتها"

هذا السؤال أجابنا عنه الخبير الاقتصادي ومدير مؤسسة الدراسات الاقتصادية وتطوير المؤسسات، حمزة بوغادي بالنفي، حيث استبعد قياس إرساء وتفعيل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية لأي بلد بارتفاع عدد البطاقات البنكية للمستخدمين أو توسع شبكة الموزعات الالكترونية عبر إقليمها الجغرافي.

وأكد الخبير الاقتصادي أن هذه العملية، تسمى بـ "دعائم الدفع "، وهي مرحلة تجاوزها الزمن، لأن التكنولوجيا المالية مرحلة جد متقدمة في التعاملات المالية للنظام البنكي، أين تُستخدم التكنولوجيات الحديثة في الأنظمة المالية في عمليات جد متطورة ومعقدة كـ " بيع وشراء الأسهم، البورصة، التبادلات المالية، والتحويل المالي، وكذا التعامل بالعملات الرقمية."

يضيف ذات المتحدث: أن وسائل الدفع التي تستعمل في المنظومة المصرفية الوطنية أو ما يعرف بالصرف الآلي في طريق الانقراض وحَل محلها استعمال التكنولوجيا المالية[1].

وقال حمزة بوغادي أن التكنولوجيا المالية في عصرنا الحالي، تُقدم حلولا لتطوير السوق المالية في العالم، على غرار التمويل التشاركي، فطريقة التمويل الكلاسيكية في المنظومة البنكية تغيرت تغيرا جذريا، وخاصة مع ظهور المؤسسات الناشئة، حيث فرضت هذه الأخيرة استعمال

[1]– مرجع نفسه.

آليات جديدة وتقنيات جد متطورة في التعامل مع تحرك رؤوس الأموال كالمشاركة في المناقصات وكسب مشاريع والاستثمارات عبر منصات رقمية.

"FINTCH"تسمح بتحويل الأموال بالابتعاد الكلي عن الاتصال المادي بالعمل

في سياق مغاير، يرى مراقبون وأهل اختصاص أن المدفوعات الرقمية ضمن استراتجيات تتبنى "FINTCH" تسمح بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات عن بعد

بالابتعاد كل البعد عن الشكل الكلاسيكي لهذه المعاملات بالاتصال المادي المباشر في المعاملات التجارية والمالية، مما يبقي الشركات المحلية مفتوحة ومطلعة بكل تفاصيل تعاملاتها المالية.

لكن هذه التحول يراه المختصون في مجال الرقميات، ما يزال في مرحلته الأولى، كون أن هكذا تحول يتطلب أن ترافقه استثمارات ضخمة تضمن تسيير هذا القطاع الحساس، لأن أي خطأ أو اختراق يقابله تهديد لأمن وسيادة الدولة، ما يؤكد أهمية التأسيس لبنية تحتية تستجيب لمتطلبات وحجم هذا التحول وتهيئة لكفاءات وطنية، وكذا خلق برمجيات جزائرية محمية لضمان سرية المعلومات المتداولة.

الخبير في التكنولوجي الحديثة عبد الرحمان هادف :لا خَيار أمام الجزائر إلا التأسيس لمرحلة جديدة تتبنى فيها التوجه الجديد للصناعات البنكية

هذا التَوّجه أكد عليه الخبير في التكنولوجيات الحديثة عبد الرحمان هادف قائلا: "أعتقد أن النشاطات المتعلقة بالتكنولوجيات المالية في الجزائر في بدايتها وتحتاج إلى تطوير ومرافقة، خاصة فيما تعلق بالقدرات التكنولوجيا، البنية التحتية والكفاءات البشرية، فهذه العناصر هي الركائز الأساسية لتأسيس منظومة بنكية متطورة[1].

وأوضح الخبير الاقتصادي في تصريح لجريدة "صوت الأحرار" أن نشاطات التكنولوجيا المالية اليوم، أًصبحت من بين أهم وأقوى النشاطات في المنظومة المالية والبنكية في العالم وأخذت نصيبا كبيرا في النشاطات الاقتصادية والتجارية، وبالتالي أًصبح من الضروري تأطير هذه النشاطات خاصة مع مراجعة قانون النقد والقرض . ويضيف الخبير . الذي جاء بالكثير من

[1]– مرجع نفسه.

الإضافات في المجال الرقمي، خاصة في مجال تشجيع البنوك الرقمية وتشجيع المؤسسات الناشطة في مجالات خدمات الدفع والمالية، بأنه سيكون له أثر ايجابي للتكنولوجيات المالية وكذا المنظومة المصرفية[1].

– نرى بأن تبني التكنولوجيا المالية في الجزائر يمثل تحديا وفرصة في الوقت نفسه، إلا أن هناك إرادة قوية من الحكومة الجزائرية تسعى لتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي من خلال شن مبادرات تشجيعية لشركات الناشئة والمؤسسات الناشطة في المجال التكنولوجي المالي، ومن المهم استمرار الجهود خاصة في تعزيز للبنى التحتية التقنية وتوفير التربص للموظفين في القطاع المالي لضمان استيعاب التحول الرقمي بشكل كامل ولا ننسى توعية المستهلكين لفوائد التكنولوجيا المالية ومدى أمنها وتشجيعهم لاستعمالها لتحقيق الشمول المالي.

مسار تطبيق التكنولوجيات الحديثة وجعلها واقعا معاشا يعرف صعوبات كبيرة وتوقف متكرر

من جانب آخر، لو عندنا إلى حقيقة وواقعية التوجه نحو رقمنة القطاع وكمحاولة للاعتبار والتذكير نجد أن مشاريع أقل صعوبة وتعقيدا أخذ سنوات طويلة، لم يجسد وعرف مسار تطبيقها صعوبات ضخمة وتوقفا متكررا، ونذكر منها: إطلاق مشروع تصميم الدفع الالكتروني عند التجار والمتعاملين الاقتصاديين، كونهم شريحة وزبائن مهمة للبنوك والنظام المصرفي ككل، الذي أدرج في قانون مالية 2018 من خلال المادة 111 منه، والذي يقضي بإلزام التجار الدفع الالكتروني وذلك باقتراح أجهزة الدفع الالكتروني بما فيها محطات الدفع الالكترونية على زبائنهم عند تسديد مبالغ مقتنياتهم، على أن يدخل المشروع حيز التطبيق الإلزامي في سنة 2019 غير أنه تعطل لعدة سنوات، ويرجع المختصون ذلك إلى محدودية كمية أجهزة الدفع التي تنتجها المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، باعتبارها الصانع الوحيد لها في الجزائر، أين عاش التجار معاناة تمثلت في ضعف الشبكة ما تسبب في تعطيل العملية خاصة مع نقص التحسيس والمرافق... الخ، في حين أعطت وزارتا المالية والتجارة مهلة أخرى في أفريل 2022، بعد أن تم تأجيل العملية للالتزام

[1]– مرجع نفسه.

بتعميم محطات الدفع الالكتروني وفقا لما ينص عليه قانون مالية 2020 بعد أن تم تأجيل العملية لعدة سنوات[1].

بعد كل ما طُرح سابقا، يقع نقاش لا نهاية له حول الأسباب والوقت الذي استغرقه مشروع تصميم الدفع الالكتروني عند التجار والمتعاملين الاقتصاديين، وما سيستغرقه من وقت وتأخير وتعطيل مشروع إطلاق عملة رقمية وطنية، وتفاديا لنفس السيناريو، يرى خبراء ومراقبون أن تحسين بيئة المنظومة المالية الوطنية يمكن أن تلخص في بعض النقاط الأساسية وأهمها: ضرورة تطوير قطاعات خدمات التكنولوجيا المالية وتبني المزيد من التطبيقات والخدمات، تعميم وتسهيل المواطن للأجهزة المحمولة، من خلال خفض أسعار اقتنائها التي يفوق سعرها حاليا متوسط القدرة الشرائية للمواطن، إيجاد حلول تقنية لمشكلة عدم استقرار سرعة الانترنت رغم تحسن انتشارها ووضع حلول بديلة للانقطاعات المتكررة التي تكون متعمدة في بعض الفترات كـ" فترة امتحان شهادة البكالوريا"، حيث يتكبد المتعاملون الاقتصاديين خسائر ضخمة خلال هذه الفترة فقط، بالإضافة إلى كل ذلك يجب الاستفادة من التجارب العالمية التي قطعت أشواطا في مجال التكنولوجيا المالية مثل بعض الدول الإفريقية كـ "كينيا ونيجيريا" وكذا مجلس التعاون الخليجي كـ " الإمارات العربية المتحدة وقطر."

– نتطرق الآن إلى مجموعة الفعاليات التي قامت بها الجزائر لمواكبة التكنولوجيا المالية :

أولا: تطوير قطاع التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر: شهد قطاع الاتصالات للجزائر في فترة التسعينات ازدهارا كبيرا وانفتاحا اتجاه الخواص، وعرفت تسهيلات للمتعاملين الأجانب و تشجيعهم على الاستثمار في القطاع بتقديم تسهيلات وعروض مغرية، وفي أواخر سنة 2017 تم ربط كل بلديات الوطن بشبكة الألياف البصرية، لتحقيق متطلباتهم من الانترنت وتحقيق خدمات ذات كفاءة عالية، ولا زالت مواقع الانترنت في تطور مستمر وقد وصلت إلى 7148 موقع خلال السداسي الأول من سنة 2015، ووصلت المواقع المؤسساتية (الوزارات والهيئات التابعة) إلى 587 موقع خلال نفس الفترة، ووصل عدد المشتركين في أواخر 2017 حوالي 37.83 مليون من ضمنهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال أي ما يقارب 91.63 % وهي نسبة جد مرتفعة.

[1]–مرجع نفسه.

ثانيا: انتشار التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني أبدى الجزائريون اهتماما جد كبير اتجاه التجارة والسوق الإلكتروني رغم أنها تعرف نقصانا في عدد المواقع الخاصة بهذا المجال، نجد الموقع الالكتروني " واد كنيس " الذي يعد من أكبر و أغلى المواقع المعروفة في الجزائر، بعده موقع " الجلفة أنفو "، كذلك موقع " الخطوط الجوية الجزائرية " الذي يعد أيضا من أهم المواقع الجزائرية حيث يهدف لتقديم خدمات الكترونية لزبائنه من بينها إمكانية الحصول على تذكرة السفر، وموقع " اشريلي" الذي يسهل عملية شراء سلع أجنبية مع إمكانية التوصيل، وموقع " الجزائر أسواق " الذي يهتم بالمزادات العلنية عبر الانترنت ويقبل بالدفع الإلكتروني كبطاقات فيزا كارد وماستر كارد، وتتجه الجزائر إلى اعتماد الدفع الالكتروني بالاعتماد على بطاقة الشفاء في جوان 2007، وهي بطاقة تتيح التعرف على المؤمن و ذوي الحقوق و الاستفادة من حقوقهم من خدمات الضمان الاجتماعي، ووزع بريد الجزائر خلال سنة 2009 ما يقارب 4 ملايين بطاقة دفع الكترونية " البطاقة الذهبية "

ثالثا: تنشيط دور البنك الجزائري لاحتضان التكنولوجيا المالية: للاستفادة الجيدة من التكنولوجيا المالية لابد أولا من توفير البيئة المناسبة لها، وذلك بإقامة نظام للتسوية الإجمالية وتطوير استخدام النقود الإلكترونية و بطاقة الائتمان وهذا ما يهدف إليه البنك الجزائري من خلال :

1. استخدام نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة: ويعرف بأنه نظام مركزي إلكتروني، دخل قيد التشغيل سنة 2006، يعمل على معالجة أوامر الدفع بين البنوك وتحويل المبالغ التي تساوي أو تفوق مليون دينار جزائري والمدفوعات المستعجلة عبر هذا النظام.
2. تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية بدأ النظام أول مرة بمقاصة الشيكات، وتمت إضافة باقي الوسائل تدريجيا وتتدخل في تسييره هذه الهيئات: بنك الجزائر– بريد الجزائر– البنوك التجارية– الخزينة العمومية[1].
3. إنشاء شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك: أسست في 25 مارس 1995، توفر الشروط اللازمة لعمل وتسيير هذا النظام وهي التي تتكفل بإصدار الشيكات والبطاقات البنكية بأنواعها المختلفة سواء محلية كانت أو دولية، وتمكن توفير جهاز الصراف الآلي وأجهزة الدفع الالكتروني وتوفير الصيانة الدورية لهاته الأجهزة.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا مالية :

[1]– مرجع نفسه.

في ظل الازدهار الرائع لتكنولوجيا المالية جعلت الكل فضولي لاكتشافها عن قرب، ورغبت الفرد في التجديد و الانتقال من التقليد إلى العصري، فالتكنولوجيا المالية تمثل دورا محوريا في قطاع الخدمات المالية وتتمثل في هذه النقاط:

أولا:تحسين آليات جذب العملاء: جذب أكبر عدد من العملاء على اختلاف أماكنهم الجغرافية واختلاف ثقافاتهم العرقية، وذلك لضمان انتشار خدمات التكنولوجيا على مختلف أنحاء العالم.

ثانيا:معالجة أسرع للمعاملات المالية المعقدة: تبسيط لأضخم المعاملات المالية الصعبة في فترة زمنية قصيرة وتسوية جميع الحسابات وضمان صحتها مع ضمان جودة القطاع.

ثالثا:شمول مالي أفضل: تمكين الأفراد من الوصول إلى رغباتهم بسهولة وبساطة وتقديم خدمات فعالة مع ضمان تكلفة أقل.

رابعا: خفض تكلفة الخدمات: الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية تقدم خدمات بتكلفة قليلة للعملاء مع تقليل في وقت المعاملات[1].

خامسا:تحقيق الاستقرار المالي: تقلل من المنافسة بين الشركات التكنولوجية الناشئة والبنوك، وبالتالي تقليل مخاطر المنافسة .

سادسا: انخفاض ولاء العملاء للبنوك التقليدية و رغبته في التغيير.

[1]– مروة عماد، "الفينك"قوة للتحول في القطاع المالي والمصرفي، مقال متوفر على الرابط: https://all-ain.com/article/fintech-economy، نظر يوم: 04-04-2024، على الساعة 16:20.

شكل (02)يوضح أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا مالية

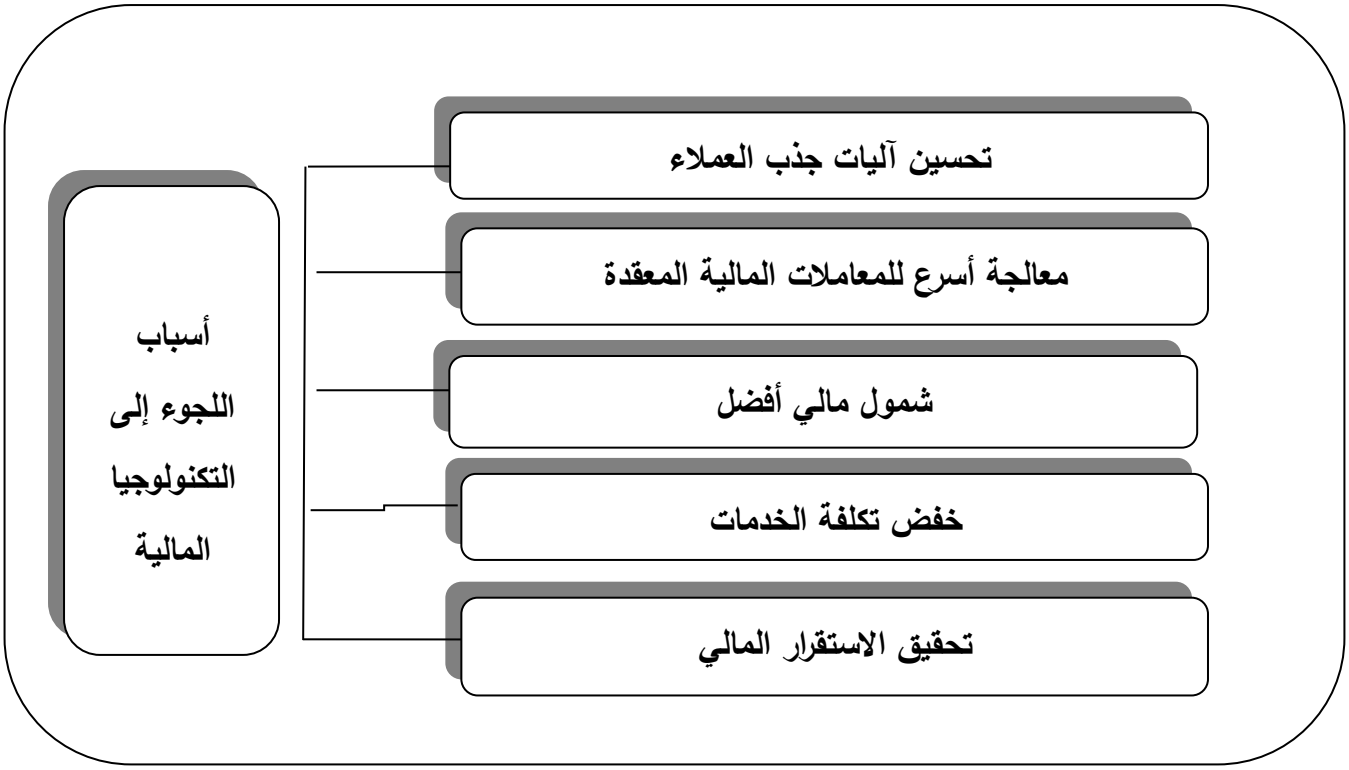

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: معوقات التكنولوجيا المالية و تحدياتها

أولا: مازالت هناك عدة عوائق جد كبيرة وهيكلية تواجه وتحد من تطور التكنولوجيا المالية، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

1. ضعف بيئة الأعمال ومشاكل القيود القائمة على انتقال ودخول السلع والمنتجات في الأسواق[1].
2. ندرة حصص الملكية الخاصة ونقص روح المغامرة في رؤوس الأموال، وهي مركز نمو التكنولوجيا المالية.
3. غياب اليقين القانوني وذلك راجع للفجوات التنظيمية، بالرغم من سعي الحكومات لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين للحماية خاصة بإصدار النقود الإلكترونية.

[1]– بنية حيزية و بنية محمد، "الابتكار و التكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة الماليزية"، – المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق–، العدد 1، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، سنة 2020، ص ص5–6.

4. نقص جودة خدمة الانترنت وارتفاع أسعارها رغم انتشار تكنولوجيا المعلومات في الآونة الأخيرة.
5. نقص الدعم المؤسسي الذي من شئنه يساعد على زيادة الشركات الناشئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية التي تسمح للمؤسسات التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.
6. فجوة الثقة من ناحية الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية، ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.
7. القرصنة الإلكترونية، فالهجمات الإلكترونية تنتج خسائر مالية وتضر بالسمع[1].
8. الاختراق من قبل العمال في الأجهزة الإلكترونية والقيام بعمليات التخريب أو سرقة الأجهزة الخاصة بالمؤسسات المالية، خاصة عند غياب نظام الحماية للأجهزة سواء كانت داخل المصرف أو خارجة.
9. سهو العاملين على الأجهزة المصرفية وارتكاب أخطاء تقنية الناتجة عن عدم المعرفة والتي تؤدي لحدوث أضرار بالمعلومات وأنظمة البرامج[2].

ثانيا: تحديات التكنولوجيا المالية

بطبيعة الحال تواجه التكنولوجيا المالية مجموعة مختلفة من التحديات والعراقيل التي تختلف من شكل لآخر باختلاف المخاطر الناجمة عن تطبيقاتها، والتي بدورها تؤثر على استقرار النظام المالي وكذا حفظ الحقوق المالية للزبائن المودعين وغيرهم، وعدم تحقيق الأهداف المسطر عليها والمرجو تحقيقها من التكنولوجيا المالية.

1. التحدي الأول والرئيسي الذي يواجه التكنولوجيا المالية وهو صنع بيئة موحدة مكونة من المصارف و المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات في نظام واحد وجو واحد، فالتكنولوجيا المالية تتيح الفرصة بالمطابقة بصورة غير مباشرة بين المقرضين والمستثمرين بالرغم من أنها جد صعبة وليست سهلة على الإطلاق، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من احترام التشريعات التنظيمية التي تنصها السلطات التشريعية الخاصة بنظام التكنولوجيا المالية.

[1]– سعيدة حرفوش، "التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص728.

[2]– لزهاري زواويد و تعيسة حجاج، "التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع و الآفاق"، مرجع سابق، ص 68.

2. التكنولوجيا المالية فرصة عظيمة للحد والنقص من التكاليف الغير إجبارية وفرصة للزيادة الإنتاجية العلمية التي تشمل على تراكمات للأصول الغير المكتشفة الصعب تقييمها في الأسواق الرأسمالية، التي أدت لخلق الخصوصية مميزة، فالإنترنت أدت إلى توحيد الأسواق والتعدد الكبير في مجالات الأنشطة الاقتصادية، والتي أدت لاحتمالية الوقوع في الخطر ألتنسيقي المالي على مستوى الوطن والدول.

– بالرغم من الفرص والمزايا الناتجة ممن التكنولوجيا المالية التي أتاحتها سواء للمستهلكين أو المستثمرين في الخدمات المالية، غير أنها في الوقت نفسه خلقت تحديات وتهديدات تحد من استقرار النظام المالي بسبب شبكات التعاملات المالية المترابطة بشكل معقد[1].

المبحث الثالث: تقنيات التكنولوجيا المالية، خدماتها، وتطبيقاتها

التكنولوجيا المالية مجال يتزايد تطوره بشكل سريع لتشمل مجموعة شاسعة من التقنيات والخدمات التي تسعى لتحسين وتسهيل العمليات المالية والمصرفية، ومن بين هذه التقنيات والخدمات ما يلي:

المطلب الأول: تقنيات التكنولوجيا المالية وأهميتها

أولا: تقنيات التكنولوجيا المالية: تعتمد التكنولوجيا المالية على تقنيات حديثة لتحسبن نوعية الخدمات المالية التقليدية، وقد تميزت بالسرعة والبساطة ومن أهم هذه التقنيات ما يلي [2]:

1.العملات المشفرة: عملة لامركزية تستعمل التشفير أي هي عبارة عن عملية يتم فيها تحويل البيانات إلى شيفرة تولد وحدات من العملة، وهي مستقلة عن الحكومة والبنك المركزي، **ومن أشكالها:**

– **البيتكوين:** وهي الأكثر انتشارا في عالم العملات الرقمية، وبدأت الفكرة من شخص غير معروف تحت اسم مستعار عرف بـ : ساتوشي ناكاموتو، وصمم البيتكوين كآلية للدفع عبر

[1]– مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، "التكنولوجيا المالية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، – مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، جامعة جيهان ازبيل، العراق،2020، ص ص129–130.

[2]– مصباح أبو كرش، "عصر التكنولوجيا الجديدة الفينتيك"، –مجلة الدراسات المالية والمصرفية–، العدد 1، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة العربية الأمريكية، سنة 2019، ص10.

الشبكات من شخص لآخر بطريقة مباشرة دون ضوابط حكومية أو سلطات مركزية، وتعتبر شكل من أشكال النقود الإلكترونية وتتم بطريقة مشفرة.

– **البلوكشين:** من أشكال تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة أي يحفظ جميع التعاملات الرقمية على شبكة موزعة لأجهزة الحاسوب، ولا يملك دفتر أستاذ مركزي، ويتم تأمين البيانات بكتل مشفرة.

– **التوكن:** قطعة نقدية معدنية تصدر من طرف هيئات مختلفة غير الحكومة.

– **الإيثروم:** أسست من قبل المبرمج الروسي الكندي فيتاليك بيوترين عام 2013 م، ويختلف الإيثروم عن البلوك تشين الأصلية، وتسمح هاذه التطبيقات للمستخدمين بالتعامل بين بعض بطريقة مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء.

2.الذكاءالاصطناعي: يهدف الذكاء الاصطناعي إلى تغيير طريقة التعامل للشركات في العالم، فالهدف الأساسي من تبني الشركات له تسهيل العمليات و الخدمات للزبائن، وتم استعماله في البنوك بتطبيقات مختلفة منها: الخدمات المالية الشخصية، الخدمات المصرفية الصوتية، المحافظ الذكية.

3.التكنولوجياالتنظيمية: تقنية تعين الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية للالتزام بقوانين الامتثال المالي، و إحدى أولويات التكنولوجيا التنظيمية مكافحة غسيل الأموال، ومحاربة الحصول على الأموال الغير مشروعة، والتحقق من وراء عملاء المؤسسات المالية لمنع التحايل.

4.تكنولوجياالتأمين: هي من فروع التكنولوجيا المالية التي تسعى لتحسين كفاءة صناعة التأمينات والإيداع.

5.عروضالعملةالأولى: مقياس تمويل جماعي يخص الشركات الناشئة التي تستعمل البلوكشين، وركزت في بدايتها على بيع العملات الرقمية فقط مقابل النقد.[1]

6.نظامالمدفوعات: وهي من منصات وأنظمة الدفع الأكثر انتشارا و استعمالا حيث أنها تدخل في استعمالات الفرد من دفع لفواتير الكهرباء و الماء ودفع للمخالفات المرورية والرسوم وغيرها، كما أن منصات الدفع تعد سهلة وبسيطة مقارنة بالتقنيات المالية الأخرى.

[1]–مصباح أبو كرش، عصر التكنولوجيا الجديدة الفينتيك"، –مجلة الدراسات المالية والمصرفية–، ص10.

ثانيا: أهمية التقنيات للتكنولوجيا المالية:

1. التعزيز من كفاءة الأسواق و توفير متطلبات الزبائن وكسب ثقتهم[1]؛
2. تنفيذ نماذج أعمال وسلع و خدمات مالية صعبة لم تحقق سابقا قبل التكنولوجيا المالية؛
3. سعت لتقديم خدمات مالية جديدة و حلول أفضل؛
4. قللت التكنولوجيا المالية من المخاطر القانونية و توفير الحماية من مخاطر عدم الإفصاح
5. تسهيل و صول المستثمرين و الشركات للأسواق المالية و تلبية رغباتهم بتكلفة أقل؛
6. مع انتشار الانترنت في جميع أنحاء العالم ارتفعت نسبة الابتكارات منذ عام 2000 م، وتم تقديم المحافظ الإلكترونية و تطبيقات الدفع والمستشارين الآليين ومنصات الإقراض؛

المطلب الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية

تتمثل خدمات التكنولوجيا المالية فيما يلي:

1. **خدمات الدفع:** النشاطات الأكثر نشاطا ومرونة التي تقدمها التكنولوجيا المالية للكثير من العملاء، حيث تقدم لهم قائمة من أدوات دفع من أبرزها : الدفع عبر الهاتف المحمول، التحويلات المالية للخارج بأبخس ثمن وأقل وقت، تبادل العملات بدون مقابل، تسهيلات الدفع عبر الانترنت، وتبسيط عمليات الدفع والشراء بين الأشخاص.
2. **خدمات الائتمان** وهي أحد الابتكارات التي تزيد من نطاق الوصول الفاعلين الاقتصاديين إلى عروض الائتمان، والذي ينتج عنه زيادة في حجم الائتمان الكلي وانتقال الفاعلين الاقتصاديين في حصولهم على الائتمان من البنوك التقليدية المرتكزة على القروض المصرفية إلى أسواق رأس المال .
3. **خدمات الإيداع:** الخيار الأمثل الذي يتجه إليه أصحاب الفائض من رؤوس الأموال والذين يعانون من نقص التمويل بالنسبة للمستثمرين أو مختلف المؤسسات .
4. **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:** وتتمثل في الخدمات المصرفية المبسطة الموجهة لأفراد عبر الانترنت دون أي حاجة للجوء إلى الوكالة وبأقل تكاليف، ومختلف الأدوات للإدارة المالية بالشخصية.

[1]- **موقع الرابط:** https: //tech-ye.com ،تاريخ الإطلاع:01-04-2024 على الساعة:20.00.

5. **خدمات الاستثمار والتمويل:** تركز التكنولوجيا المالية على استقطاب مدخرات الأفراد بتقديم البساطة في العروض الممنوحة، وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات، وتقديم استشارات عبر الانترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم وكيفية الاستثمار في رأس المال[1].
6. **خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة لمعطيات:** تساعد على اقتراح حلول وهي مخصصة للقطاع البنكي من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي تساهم في توطيد العلاقة مع الزبون، كما تعمل على الكشف السريع للخطر قبل حدوثه، وتشفير البيانات والمعلومات الخاصة الحساسة
7. **الخدمات الموجهة للبنوك والشركات:** تقدم التكنولوجيا المالية الكثير من الحلول التي من شأنها تحسين من جودة إدارة الشركات فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية "البلوكات" التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا "البلوكتشين" وتخص بتسجيل المعاملات، أما بالنسبة للشركات تقدم حلول مثل برامج معالجة المعلومات وإدارة المخاطر و الضرائب.
8. **خدمات المقاصة والتسوية:** وهي طريقة لإتمام عمليات الدفع بين الزبائن، و تمنح هذه الخدمة تخفيضا للبنوك بنسبة تصل إلى 33 % من تكاليف استعمال عملية الدفع الدولية كما تقدم للمقرضين بتحويل أموالهم في ثوان بحتة.
9. **خدمات جمع رأس المال:** وتعرف بتمويل المشاريع ويتم ذلك بجمع مبالغ مالية من الأفراد وذلك عن طريق الانترنت، ويسمى بالتمويل الجماعي وهو من أشكال التمويل التقليدي[2].
10. **خدمات الإقراض:** يقصد بها أي طرف غير مصرفي يستعمل منصة تقنية لإقراض الأموال، ومن أبرز أشكال الإقراض منها :

- **الإقراض المباشر:** يعرف بأنه طريقة أو ممارسة تسمح للأفراد والشركات لإقراض الأموال لبعضهم البعض، وتتم العملية دون تدخل البنوك والمؤسسات المالية، وعرفت انتشارا كبيرا في العالم بفضل المميزات التي تقدمها، من أهمها مساعدة المقرضين والمقترضين في تجاوز العقبات التي تفرضها المؤسسات المالية.

[1]– فاطنة حنان بوخاري،"دورة التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية–عرض لتجارب دول رائدة–"، العدد02، أوت 2022، ص ص110–111.

[2]– هيوا أبو بكر علي و به لين مصطفى رسول، "خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص50.

- **التمويل الجماعي:** يعرف بأنه عملية تعاونية جماعية تتم بواسطة منصة تجمع بين المستثمرين وأصحاب المشروعات الذين يحتاجون إلى تمويل لمشروعاتهم، تستهدف هذه الخدمة أصحاب المشاريع الصغيرة والناشئة، ويتم عرض المشاريع من قبل أصحابها عبر منصات التمويل الجماعي ويقوم المستثمرون باختيار المشروع الذي يناسب توقعاتهم، ويحصل المستثمر "الممول" على نسبة من الأرباح والفوائد من المشروع.

11. **خدمات تكنولوجيا الثروة:** الشركات والمنصات التي تسعى لتقديم خدمات إدارة الثروات باستعمال التكنولوجيا لرفع الكفاءة أو خفض الرسوم والقيام بعمليات التخطيط المالي والتطوير من عمليات إدارة المحافظ الاستثمارية.
12. **خدمات تكنولوجيا العقار:** تسعى لتطوير التكنولوجيا بهدف تسهيل عمليات الشراء والاستثمار والصيانة في عقار السكن، بما في ذلك القطاعات الفرعية مثل برامج إدارة الممتلكات والأجهزة المنزلية لإنترنت الأشياء وقوائم العقارات وخدمات التأجير وتطبيقات الرهن العقاري.

المطلب الثالث: آفاق التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من صناعة الخدمات المالية، فقد ساهمت ابتكارات التكنولوجيا المالية بشكل جد كبير في جعل الخدمات المالية أكثر أمانا وأفضل كفاءة، وقد واصلت في التطور بإدخال البطاقات الائتمانية في الخمسينات وماكينة الصراف الآلي في الستينيات والتداول الالكتروني للأسهم في السبعينيات والخدمات المصرفية والسمسرة عبر الانترنت في التسعينيات، وكان العملاء يتبنون هذه التقنيات دون تردد، فتلقت ترحيبا كبيرا من عند العملاء في القطاعات المالية بهذه الابتكارات التي تساعد المؤسسات المالية على طرح منتجاتها وخدماتها للزبائن، فأصبح الوقت المستغرق لتسويق المنتجات الجديدة أقصر وتتم معالجة المعلومات في وقت أقل، ومع توسع انتشار الانترنت في مختلف الأنحاء من العالم، وكثرة اقتناء الهاتف المحمول، أصبحت الابتكارات أكثر كثافة منذ عام 2000 فصاعدا، وتقديم المحافظ المتنقلة وتطبيقات الدفع والتمويل الجماعي ومنصات الإقراض.

ولاحظت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاعا جد ملحوظ، من 928 مليون دولار في عام 2008 إلى 4 مليارات دولار عام 2013، ثم ازدادت إلى 20 مليار دولار عام2015.

ومن المتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي بنحو15.7 تريليون دولار من الاقتصاد العالمي عام 2030، حيث تجزأ إلى 606 تريليون دولار الصادرة من ارتفاع معدلات الإنتاجية و 9.1 تريليون دولار نتيجة زيادة الاستهلاك في ضوء ارتفاع مستوى جودة السلع المنتجة[1].

[1]– ابو بكر علي و مصطفى رسول به لين ،"خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص54.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق تدوينه من معلومات في هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان "الإطار النظري للتكنولوجيا المالية"، فقد تطرقنا فيه لنشأة "التكنولوجيا الماليّة" التي مرت بثلاث مراحل المرحلة الأولى: (1866-1967): أجري فيها أول اتصال بكابل الإرسال عبر المحيط الأطلسي، المرحلة الثانية: (1967-2008): كانت التكنولوجيا المالية حبيسة قطاع الخدمات المالية التقليدية، المرحلة الثالثة:(2008- إلى يومنا هذا): التي شهدت رواجا كبيرا بين كافة دول العالم بعد الأزمة المالية العالمية، وعرفت فيها شركات ناشئة جديدة تقدم خدمات ومنتجات مباشرة إلى الشركات وعامة الناس، وكذا مفهوما الذي عرفت فيه على أنها نقلة نوعية فقد شكلت جسرا بين العالم التقليدي للمال والابتكارات الراهنة، وفتحت أبوابا جديدة للابتكار والتطوير في مجال الخدمات المالية، وساهمت في توفير حلول مالية مبتكرة ومرنة تناسب احتياجات الأفراد والشركات، وكذا خصائص التكنولوجيا المالية:من نقل للمعلومات بسرعة وأمان وخفض للتكاليف وتقريب للمسافة وأهميتها التّي تتجلّى في كونها تسعى أكبر عدد من الخدمات المالية ولتحسين جودة الخدمات المالية وتعزيز الاحتواء المالي، ثمّ دوافع وأسباب اللجوء إليها ومن أهمّها تزايد استخدام التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة، وازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية بثلاثة أضعاف تقريبا، وبالتالي توقع ازدياد الحاجة إلى حلول المدفوعات الرقمية، مع ذكر المعوقات التي تحول دون تطبيق التكنولوجيا المالية وتحدياتها من ضعف لبيئة الأعمال ومشاكل القيود القائمة على انتقال ودخول السلع والمنتجات في الأسواق وندرة حصص الملكية الخاصة ونقص روح المغامرة في رؤوس الأموال سهو العاملين على الأجهزة المصرفية وارتكاب أخطاء تقنية الناتجة عن عدم المعرفة، مشيرين في هذا الفصل أيضا إلى تقنياتها من عملة مشفرة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا التنظيمية وخدمات التكنولوجيا المالية كخدمات الدفع والائتمان والإيداع والخدمات المصرفية مرورا إلى آفاق للتكنولوجيا المالية المستمرة في تطوير الخدمات والتقنيات من بطاقات لائتمان ومكينة الصراف الآلي إلى التداول الإلكتروني لأسهم والتطور في الاستثمارات المالية العالمية التي أدت تؤدي إلى الارتفاع المتزايد لاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للمصارف الإسلامية

تـــمـهـيد

إن ولادة فكرة المصارف الإسلامية لم تكن صدفة بل كانت حصيلة لمجهودات ودراسات عديدة تأقلمت مع الاقتصاد وعاشته في كل العصور، وأصبح الأمر أكيد، أنه لا مخرج من هذا الوضع الصعب إلا بإحداث حلول جذرية التي غايتها أن تحدث إصلاحات وتعالج العلل الاقتصادية وعليه فإن فكرة المصارف الإسلامية استطاعت أن تجعل لنفسها مقعدا كبديل شرعي للمصارف التقليدية وبذلك جسدت هيكلا يحتذى به لصالح المجتمعات الإسلامية والعالم بأكمله ولكي نتعرف أكثر على المصارف الإسلامية نحن بصدد أن نتناول في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: مدخل عام للمصارف الإسلامية.**
- **المبحث الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية، خدماتها وتحدياتها.**
- **المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالمصارف الإسلامية.**

المبحث الأول: مدخل عام للمصارف الإسلامية

نشأت المصارف الإسلامية حديثا التي تتميز بأهداف اقتصادية واجتماعية تتحكم في عملها ضوابط الشريعة الإسلامية، وهذا ما نحاول التطرق إليه في هذه الدراسة .

المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

أولا: نشأة المصارف الإسلامية:

اعتبرت المصارف الإسلامية من أحد دعائم الاقتصاد في العديد من دول العالم، بل صارت من المؤشرات في الاقتصاد العالمي وقد نشأت المصارف الإسلامية في بدايتها كبديل للمعاملات التي تقوم بها البنوك التقليدية التي جعلت الفائدة من أساس تعاملاتها، فجاءت البنوك الإسلامية التي غيرت تلك النظرة واعتبرت الربح هو العامل الأساسي لها .

لم تكن نشأة البنوك الإسلامية صدفة أو عبثا قياسي وإنما كان لذلك مقدمات منها:

1. يتمتع المسلمون في ظل العقيدة الإسلامية بنظام متكامل وشامل لجميع جوانب الحياة، ويضمن لهم نظاما اقتصاديا يحقق التوازن بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك وكما يضمن لهم نظاما خاليا من الربا وعواقبه المدمرة.
2. يؤكد الاقتصاديون المسلمون أن الدين هو الخلفية لأي فكر اقتصادي، إن ما هو مرئي وملاحظ ومؤكد أن الدين يتعامل مع معتقدات الناس سلوكهم، مما يقتضي أن يكون للدين اتجاهه الاقتصادي الخاص، لأن الاقتصاد في نظر هؤلاء الاقتصاديين ليست إلا دراسة السلوك الأساسي أي: السلوك البشري فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة و الخدمات، ولذلك فإن السلوك الاقتصادي ما هو إلا جزء من السلوك الشامل للإنسان ولذلك يجب أن يكون الاقتصاد جزءا من الدين[1].

[1]– أحمد محمد لطفي " نشأة المصارف الإسلامية التطور و الصعوبات" المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية و التربوية، العدد 34، سنة2021، ص277.

3. إن تحريم الربا ليس أمر أتى به الإسلام من لاشيء أو ابتدعه من العدم، بل هو امتداد للنهي السابق الذي ورد في الكتب السابقة كالتوراة و الإنجيل، وقد دلت نصوص الكتاب والسنة عامة على تحريم الربا لما فيه من الخراب والدمار.
4. في القرآن وردت آيات كثيرة منها قوله تعالى:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا اِتَّقَوْا اللهَ وَذَرُوا مابقي مِنَ الرِّبَا إِنْ كنتم مُؤْمِنِينَ "البقرة (278).
5. وفي السنة قوله رسول الله صلى الله عليه و سلم في حديث جابر قال": لَعَنَ رَسُولُ اللهِ آكِلَ الرِّبَا وَمُوَكِّلُهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهُ وَقَالِ: هُمْ سَوَاءُ".
6. ينحدر الاقتصاديون في الغرب من كهنة وعلماء دين، وقد تم إدخال الاقتصاد في العصور الوسطى على يد رجال الكنيسة، وفي العصر الحاضر أدرك الاقتصاديون أن إنكار العلاقة بين الاقتصاد والقيم الأخلاقية كان خطأ، لأن الاقتصاد هو لاشيء سوى اقتصاد من قبل البشر ومن أجل البشر .

نشأة وانتشار أعمال مصرفية متنوعة كالآتي:

- حفظ الودائع
- الحوالات المالية.
- استبدال العملات.
- صرف الرواتب.
- تقديم المشورة عند الولاة من خلال إصدار عملة جديدة .
- تحصيل قيم السفاتج .
- صرف أوامر الدفع و تأدية قيمة الصكوك[1].

ب-تطور المصارف الإسلامية :

توسعت المصارف الإسلامية منذ السبعينات في الخليج العربي وذلك لتحسين اقتصادياتها وزيادة مداخيلها من عائدات البترول مع ارتفاع الأسعار ومن هذه الدول نجد:

[1]- أحمد محمد لطفي،" نشأة المصارف الإسلامية التطور و الصعوبات"، مرجع نفسه، ص277.

1. **الإمارات العربية المتحدة:** تعتبر مركزا بنكيا تضم البنوك المحلية و الأجنبية،حيث أنشئ أول بنك إسلامي سنة 10أكتوبر 1975 وهو أول بنك تجاري إسلامي، مما دفع نجاحه إلى قيام دولة الإمارات بإصدار قانون لتنظيم البنوك و الهيئات الإسلامية مما يفرض الرقابة الشرعية على نشاطها سنة1985.
2. **الكويت:** ظهرت أول مؤسسة مالية إسلامية "بيت التمويل الكويتي" سنة 1977، حيث يقوم بالتعامل مع المودعين أو المستثمرين على أساس المضاربة،مما حقق نتائج مرضية خلال السنوات الأولى.
3. **الأردن:** ظهر البنك الأردني الإسلامي للتمويل والاستثمار سنة 1978،مما نتج عنه تحويل شركة بيت الإستثمار الإسلامي إلى بنك المسمى ب: "البنك الوطني الإسلامي".
4. **البحرين:** ظهر بنك البحرين الإسلامي سنة 1979حيث نص قانونه الأساسي التحريم عن الربا وتبعه أيضا بنك فيصل الإسلامي البحريني على شكل شركة وتبعته بنوك أخرى مثل:بنك البركة والبنك العربي الإسلامي في البحرين.
5. **تركيا:** ظهر أول بنك إسلامي هو بنك فيصل الإسلامي سنة 1983م، ثم تأسس بيت البركة التركي سنة 1985بأنقرة ثم يليه بنك الأوقاف الكويتي التركي سنة1989وبلغت15فروع من البنك مما دل على نتائج مرضية وجيدة بظهور هذه الفروع.
6. **المملكة العربية السعودية:** ضلت المملكة العربية السعودية خارج الحركة التوسعية للمصارف الإسلامية إذ أنها تعتبر من أول من وقف أمام هذه الحركة في العالم وأغلب أموال التمويل تأتي منها، إلا أن في سنة1988تم تحويل شركة الإخوة الراجحي المصرفية للاستثمار إلى مصرف تجاري في فيفري1988 كأول مبادرة سعودية كما شاركت على إنشاء مصرف إسلامي الذي شعاره التنمية سنة1975م ومكانه بالمملكة العربية السعودية إذ أنه يعمل خارج نطاق المملكة.
7. **ماليزيا:**ظهر البنك الماليزي الإسلامي سنة1987 كأول تجربة في المجال وعاصمته كوالالمبور.

أما بلدان المغرب العربي:جمعت النظامين الإسلامي والتقليدي إذ تعتبر من الدول المتأخرة في دمج النظام المصرفي الإسلامي ومنها:

1.تونس: ظهر بيت المال السعودي التونسي سنة1985م والذي تنص على الاشتراك بين البنك المركزي والمجموعة المالية وتعتمد جميع أعماله على التقنية وعدم استخدام الفائدة.

2.الجزائر: ظهر بنك البركة وتأسس سنة1990م مما يعتبر حدث ذات قيمة وحقق نجاحا كبيرا مما جعله ينافس البنوك التقليدية الأخرى، كما أفاد رئيس مجلس الإدارة عدنان أحمد يوسف أن له فائضا في نتائج الاستغلال مما يحقق عوائد وأرباح تعود لمملكة البنك وله فروع عديدة في الولايات الأخرى.

في تعريف آخر للمصرف الإسلامي يعرف المصرف بكسر الراء لغة هو: المكان الذي تكون فيه الأموال متداولة إما بالأخذ أو السحب أو الإيداع أو من غيرها من طرق التعامل، وكلمة مصرف باللغة العربية تقابل كلمة (بنك) في عدة لغات أوروبية،وأن كلمة مصرف في اللغة العربية على وزن مفعل أي مكان الصرف وهي مأخوذة من الصرف بمعنى رد الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره،أو رد الشيء عن وجهه[1].

وعرف أيضا:أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية إسلامية تمارس النشاط المصرفي والاستثماري في ضوء تعاليم الإسلام. ويقومون بجمع الأموال واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية ضمن نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية[2].

وعرف كذلك أنه: ذلك البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والتمويلية والاستثمارية ، وذلك من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة[3].

وبالتالي من التعاريف السابقة نستنتج أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية نقدية، هدفها تجميع المدخرات للأفراد وكذالك تحقيق التنمية الاقتصادية،حيث تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا .

ثالثا : أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

---

[1]– مصطفى ناطق صالح مطلوب "المصارف الإسلامية دراسة قانونية في أهم المستجدات الحديثة"، دار المذهل للنشر، ص 17.

[2]– محمد البلتاجي "المصارف الإسلامية النظرية –التطبيق –التحديات" ،مكتبة الشروق الدولية، سنة 2012 ، ص ص19–20.

[3]–محمد عبد المنعم وأبو زيد ،"الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق" ، مكتبة المعهد بالقاهرة ، سنة 1401–1996، ص17.

إن تشابه كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الطبيعة المصرفية (تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية)إلا أنه مايميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية الخصائص التالية:

1. ارتباط البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها عكس البنوك التقليدية،فالأولى مؤسسات استثمارية هدفها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في حين أن الثانية مؤسسة مالية تتعامل بالدين والاستدانة.
2. عدم تعامل البنوك الإسلامية بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاءا وجعل النقود وسيلة للتبادل والوفاء بالإلتزامات وأنها ليست سلعة ولا قيمة لها من خلال تعاملها بالسلع وبشروط مشروعة .
3. تعتبر الوساطة المالية التقليدية مستندة على الدين وتسمح بتحويل المخاطر غير أن الوساطة المالية الإسلامية تستند على الأصول واقتسام المخاطر وتحملها والسعي على تقليلها.
4. إن الاختلاف الجوهري بين النموذجين هو أن النموذج الإسلامي لا يسمح بالاستثمار أو التمويل الذي أثر سلبا على البنوك التقليدية وكان سببا في ظهور الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 وتسمى هذه الأدوات بالأصول الفاسدة.
5. العلاقة بين البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع ليست على أساس دائن أو مدين كما هو الحال في البنوك التقليدية، بل علاقة متاجرة واشتراك في عمليات البيع والشراء[1].
6. ومن هنا نجد أن العمل المصرفي في البنوك الإسلامية يختلف تماما عن البنوك التقليدية، حيث أن الأخيرة تتاجر بالنقود عن طريق بيع وشراء الائتمان فهي قائمة على الربا وليس على التعامل بالسلع والخدمات، باستثناء الخدمات المصرفية التي تخلو من المخاطر، وبالمقابل فإن البنوك الإسلامية تتبع وظيفة النقود وتتجنب الربا وتحل محله المشاركة سواءً بين مال ومال أو جهد ومال .

رابعا: خصائص المصارف الإسلامية

[1] _ طلحة عبد القادر و يزيد قادة وصوار يوسف "واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية" ، – مجلة المالية والأسواق–، دون ذكر سنة النشر، ص ص 54–55.

تتميز المصارف الإسلامية بمزايا تنفرد بها عن غيرها من المصارف والمؤسسات المالية، وربما تتبع من قواعد ومبادئ الشريعة الحنفية.

إن التعامل المالي والمادي في الإسلام له أصول وقواعد ولا يعتمد على أهواء الأفراد وميولهم حفاظا عليهم وعلى حقوقهم من التدمير والضياع لذا فقد جاءت المصارف الإسلامية بأبرز الخصائص والميزات نذكر منها:

1. **استبعاد القواعد الربوية** : إن أول ما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف الربوية كافة المعاملات غير الشرعية من أعمالها وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي تمثل خيط الروح بالنسبة للمصارف الربوية، وبذالك تنسجم المصارف الإسلامية مع البيئة للمجتمع الإسلامي ولا تتناقض معها .
2. **الاستثمار في المشاريع الحلال** : تقوم المصارف الإسلامية على توظيف أموالها عن طريق الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك يخضع نشاطها لأحكام النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي [1].
3. **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية** : يعتبر المال قيمة اجتماعية في الإسلام لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية فرع من فروع هذا الدين وهذا مايميز المصرف الإسلامي بالصفة الاجتماعية، إذ أن المصرف الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة اقتصادية مالية ومصرفية واجتماعية يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لصالح المجتمع، ومن هنا ينشأ ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية عن طريق اهتمام المصرف الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي وهذا احد المؤشرات الرئيسية التي تربط الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام .

خامسا : أهداف المصارف الإسلامية

تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم على أساسه استحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي و كذالك تحقيق الرفاهية، فإن هذه المصارف تسعى إلى تحقيق أهداف أساسية أهمها :

---

[1]– قادري محمد الطاهر "المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول", مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر, إقليم الجنوب, 2014، ص ص 29– 30.

1. **الأهداف الاستثمارية:** تسعى المصارف الإسلامية على نشر و تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك ألإنفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة التي تتوافق مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تشهدها السوق المصرفية العالمية[1].

وعليه فإن الدور الاستثماري للمصارف الإسلامية له أبعاد متكاملة يمكننا توضيحها في الشكل التالي:

الشكل (03)أبعاد الأهداف الاستثمارية

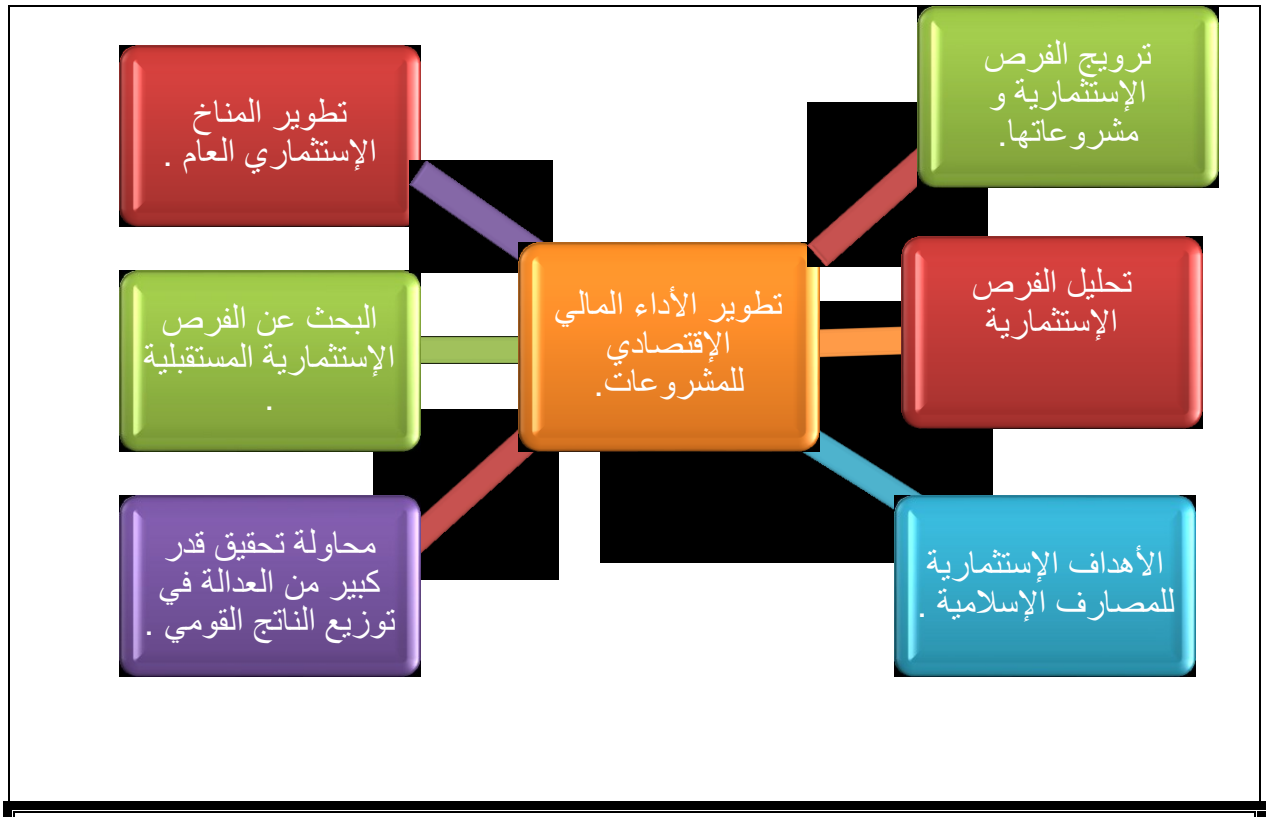

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق.

من خلال هذا الإطار تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية في النواحي الآتية :

[1]–حيدر يونس الموسوي "المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها"، مرجع سابق.

- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية .
- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع والقضاء على البطالة.
- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الإسلامي ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة و القدرة الفنية.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية و المالية و الإدارية المختلفة.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة .
- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية .

2.الأهداف التنموية:

تعد من السمات المميزة الأساسية للمصارف الإسلامية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمصرف الإسلامي هدفه ليس تعظيم الأرباح فقط وإنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة نشاطاته المختلفة، إذ تعد المصارف الإسلامية من أهم الأوعية التي تجمع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار والمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية،كما يؤكد الكتاب المسلمون أن الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية تشمل في سعيها إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي وعدم وجود بطالة ومعدل امثل للنمو الاقتصادي،فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية ومما يشكل حافزا قويا لبزوغ الطاقات الكامنة وتفجيرها في الدول الإسلامية من خلال تأجيج روح الابتكار والإبداع،ومن هنا فالمصارف الإسلامية يجب أن تكون وسيلة فعالة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية من خلال سعيها لتوفير مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال وإعادة توظيف رؤوس الأموال الإسلامية داخل بلدانها، إضافة إلى توظيف مواردها خدمة للمجتمع الإسلامي.

3. الأهداف الاجتماعية : تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى، يقوم المصرف الإسلامي برعاية أبناء المسلمين والعجزة عن طريق صناديق الزكاة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامة وتوفير طرق التعليم و تقديم المنح الدراسية ويسعى المصرف الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مما جعله يستخدم عدة وسائل منها :

– إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجانا للمسلمين [1].

–العمل على إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية .

– تنمية ثقة المواطنين باعتباره الطريق الأمثل للوصول إلى رفاهية الأمن وصلاحها .

– زيادة التكاليف والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية لهذه المصارف .

– ارتباط الأبعاد الاجتماعية للمصارف الإسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية .

وهكذا الأساس الاجتماعي الإيجابي في المصارف الإسلامية يعمل على تأكيد التوجيهات الروحية في إقرار دور العمل ووضع رأس المال في مكانه الصحيح حيث يجب أن يكون خادما ووسيلة يستطيع أن يحددها كل قادر على الاستثمار والاستفادة منه.

ولذا تكون مخرجات النظام المصرفي في هذه المصارف عبارة عن برامج يعتمد على تخصيص الموارد مما يقترن مع نظام المسؤولية الاجتماعية، ومما سبق تبين أن من الضروري قيام المصارف الإسلامية على ترجمة هذه الأهداف النبيلة إلى واقع ملموس في الحياة العملية.

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية

تقوم الخدمات المصرفية الإسلامية باستقبال الودائع ومنح التمويلات إلى جانب ممارسات مصرفية أخرى، وكذالك الأعمال الاجتماعية والدعوية التي يؤديها المصرف باعتبارها واجبا ملزما دينيا مثل أداء الزكاة والقرض الحسن، إذ تنقسم الخدمات المصرفية إلى قسمين يتضمن الأول تقديم الائتمان الذي لا تمارسه المصارف الإسلامية، بل تقوم بتطويره مما يتوافق مع مميزات التمويل أو الائتمان الإسلامي، والقسم الثاني لا ينطوي على تقديم الائتمان[2].

ومن هنا يمكننا تعداد الخدمات المصرفية الإسلامية إلى:

أولا: الخدمات المصرفية الجائزة :

---

[1]–حيدريونس الموسوي " المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها"،مرجع سابق، ص29–30.

[2]– قادري محمد الطاهر و جعيد البشير و كاكي عبد الحليم ، "المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول"،مكتبة حسن العصرية ، بيروت – لبنان، 2014، ص 36–37.

يقوم المصرف الإسلامي على تقديم مجموعة من الأنشطة الشرعية مثل فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع، تسهيل الاعتماد المستندي، إصدار خطابات الضمان، تحصيل الشيكات والأدوات التجارية والحوالات، المقاصة، وتأجير الخزائن، وتقديم الاستشارات المالية وإدارة ممتلكات العملاء غيرها من الخدمات والأعمال المصرفية التي لا يرد عليها محضور شرعي وهي متعددة ومتنوعة .

ثانيا: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): تسمى اصطلاحا في العرف المصرفي بالحسابات الجارية أي أنها تعتبر ودائع تحت الطلب من موارد المصرف الإسلامي، وهي حسابات دائنة يمكن السحب منها في الوقت المرغوب فيه و يمكننا الإيداع فيها، وليس لها حد أقصى.

المطلب الثالث: أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية

قام الإسلام بوضع صيغا عديدة باستخدام المال وتمويله بالطرق الجائزة، سواء بدعم المال مع المال أو دعم المال مع العمل، وهي ما تسمى بآليات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية والتي تتمثل في:

أولا: أساليب التمويل القائمة على الملكية

01.التمويل بالمشاركة: تلائم المشاركات من أساليب الاستثمار طبيعة المصارف الإسلامية ، إذ تستخدم في تمويل الأنشطة الاقتصادية، ويعتمد التمويل بالمشاركة على أساس مشاركة المصرف في تمويله لبعض طلبات المودعين دون اشتراط الفائدة كما كان الحال في التمويل بالقروض ، حيث يشارك المصرف والمتعامل في أرباح النتائج ربحا كانت أو خسارة ، وذلك وفق قواعد التوزيع المتفق عليها.وهذا مايميز البنك الإسلامي في التمويل بالمشاركة عن الأساليب التي تقوم بها البنوك التجارية ،غير أن مشاركة البنك الإسلامي تتطلب اشتراك البنك بمعرفته وخبرته المختلفة للبحث عن مجالات وطرق الاستثمار التي تؤدي إلى نجاح المشروع وكذالك ربحيته وكما كان الحال أدائه بدور فعال لزيادة ودائعه[1].

- تأخذ المشاركة ثلاثة أشكال هي:

[1]–إبراهيم الكراسنة "البنوك الإسلامية : الإطار ألمفاهيمي والتحديات" ، أبو ظبي– الإمارات، سنة 2013 ، ص9–10.

- المشاركة الثابتة.
- المشاركة كصفة مختلفة.
- المشاركة المنتهية بالتمليك.

02. التمويل بالمضاربة :

- **لغة** : (هي على وزن مفاعلة أي مشتقة من كلمة الضرب ويقال: ضربت ضربا،إذ أوقعك بغيرك ، ضربا باليد أو العصا أو السيف نحوها ، قال تعالى " فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَ اضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ "سورة الأنفال الآية12.
- ومنه الضرب في الأرض: الذهاب فيها للتجارة وغيرها، وضربها بالأرجل والسير فيها قال تعالى: " وَإِذَا ضَرَبْتُم فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جَنَاحَ أَنْ تُقَصِّرُوا مِنَ الصَّلَوَاتِ "سورة النساء الآية 102.
- **اصطلاحا** : يمكن القول أن المضاربة هي عقد بين طرفين، يدفع فيه الأول مالا للطرف الآخر، ليتاجر فيه ، ويكون الربح بينهما حيث اتفاقهما، وهذا التعريف يتوافق مع تعريف ابن رشيد للمضاربة الذي جاء فيه " أن يعطي الرجل للرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم، قال تعالى " وآخرون يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ"سورة المزمل الآية 18.

03.التمويل بالمزارعة:

عرفها المالكية أنها " الشركة في الزرع"

تقوم هذه الصيغة على أنها عقد الزرع ببعض الخارج منه ، بمفهوم أخر يقوم مالك الأرض بمنح الأرض لمن خدمها وزرعها واعتنى بها ، وهذه الصيغة لم تطبق في بعض البنوك ويرجع ذلك للأهمية البالغة التي يتجلى بها القطاع الفلاحي.

04.التمويل بالمساقاة:

تعرف على أنها: عقد على نمو النبات بقدر، لابلفظ بيع أو إيجار، أو بتعريف آخر: عقد بين شخصين الأول مالك للأشجار يبحث عن من يقوم بخدمتها والآخر يملك الجهد على أساس توزيع الناتج بينهما مع الحفاظ على النسب المتفق عليها.

ثانيا : أساليب التمويل القائمة على المديونية

1. **التمويل بالمرابحة:** يمكن تعريف المرابحة على أنها: (البيع بالثمن المشترى به أو بتكلفته على المشترى مع زيادة معلومة، يمكن أن تكون نسبة مئوية من ثمن الشراء) وهي شائعة الاستعمال من قبل المصارف، إذ تلعب أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية ، مما يؤدي إلى زيادة الديون قصيرة الأجل [1].

2. **التمويل بالتأجير:** معنى ذلك أن يستأجر شخصا معينا، ويكون ذلك نظير أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء.
3. يلعب التأجير أهمية بالغة لما يوفره من سيولة متواصلة خلال تسديد أقساط الإيجار، ويساهم كذالك في التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك لاقتناء معدات وتقنيات حديثة ليس لها القدرة على شرائها.
4. **التمويل بالسّلم :**

يطلق عليه البيع الفوري، الآجل، وفيه يقوم البائع بالحصول على ثمن بضاعته من المشتري، ثم تسليمها آجلا، ويحصل البائع على الثمن عاجلا، وتسلم البضاعة إلى العميل لاحقا و تستعمل صيغة السلم في تمويل القطاع الفلاحي ، كما يمكن استخدامه في تمويل التجارة الخارجية من أجل رفع حصيلة الصادرات لتغطية عجز ميزان المدفوعات.

5. **التمويل بالإستصناع :** يعتبر بالإستصناع عقد بين المشتري (المستصنع) والبائع (الصانع) بحيث يقوم البائع بصناعة السلعة و الحصول عليها خلال التسليم وذلك مقابل الثمن المتفق عليه.
6. وتبلغ أهمية الإستصناع في تمويل المشاريع الصناعية مما يشغل الإيجابية عند بعض عملائه.

المبحث الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية، خدماتها وتحدياتها

ساهمت المصارف الإسلامية في تطوير المنظومة المالية في بلدان العالم الإسلامي، إذ شكلت بخبرتها الرائدة ملاذا مشجعا في نظام المصارف الربوية،مما تطورت وتوسعت في بلدان العالم

[1]–صالح صالحي و نوال بن عمارة "الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة" ، – مجلة الباحث– ،العدد 02 سنة 2003، ص ص5–6.

وانتشرت في حوالي 75دولة وتشمل هذه المؤسسات ،بنوك،مؤسسات تكافل،مؤسسات تأمين،سوق الأوراق المالية.

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا المالية الإسلامية

تعريف التكنولوجيا المالية الإسلامية: تعرف بأنها امتزاج التكنولوجيا والتمويل الإسلامي، يعني أي منتج أو خدمة تنبثق من التكنولوجيا المالية يجب أن تلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية. وذلك بتقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال قنوات مبتكرة، وتكمن أنشطتها في خلق نماذج جديدة تقوم على التكنولوجيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية، إذ تقدم خدمات أفضل وتحقق خصائص مثل: الشمول المالي[1]، العدالة الاجتماعية.

وفي تعريف أخر نجد في هذا المصطلح أنه يتكون من كلمتين أساسيتين هما:التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي، إذ تعرف التكنولوجيا المالية الإسلامية بأنها تلك المنتجات والخدمات والتطبيقات التي تتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية، والتي تعتمد عليها في المؤسسات المالية والمصرفية [2]الإسلامية.

ومنه نستنتج أن التكنولوجيا المالية الإسلامية بأنها تقنية مالية تلبي احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية ويتم اعتمادها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

المطلب الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية

يمكن للتكنولوجيا المالية أن تقدم نفس الخدمات التي تقدمها التكنولوجيا المالية مع مراعاة الجانب الشرعي منها بشكل عام،تتمثل أهمها فيما يلي:

أولا: عمليات الدفع والتحويلات: وذلك باستخدام التكنولوجيا لضمان نقل القيمة كتقنية بما في ذلك التحويلات بين الشركات والمستهلكين، من تطبيقاتها بوابات الإلكترونية للدفع والتي هي عبارة عن تطبيق متطور يسمح بتدفق الدفعات المالية الإلكترونية والمتاجر الإلكترونية، إذ تتضمن الحماية خلال نقل الأموال الإلكترونية من العميل إلى حساب التاجر خلال الانترنت، حيث تمثل بوابة

---

[1] – عبد الكريم عليوي ومحمد توفيق مزيان"التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي" مجلة الامتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، العدد01، سنة2022، ص91.

[2]– بوخاري فاطنة حنان"دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية،عرض لتجارب دول رائدة"مجلة البشائر الاقتصادية ،العدد02، سنة2022، بلعباس، الجزائر، ص111.

الدفع الإلكتروني كافة عمليات التفويض وذلك للتأكد من تمتع الطرفين "التاجر والعميل" بالحماية للمعلومات لإتمام عمليات البيع من أجل ضمان حقوق كلا الطرفين ومن أمثلتها: الباي بال PAY pal، التي تعرف بأنها من أشهر بوابات الدفع التي تستخدم بسهولة ودقة مما جعل العملاء يثقون بها، وتحل مكان تطبيق الدفع التقليدي أو تحويل الأموال.

ثانيا: الإقراض: يقصد بالإقراض أنه يستعمل كمنصة لتقنية إقراض الأموال، غالبا ما ينطبق على أي شركة توفير البيانات وتحليلها للمقرضين عبر الانترنت ومن أبرز أشكاله ما يلي:

-**الإقراض المباشر:** ويقصد به أنه طريقة تسمح للأفراد والشركات بإقراض أموالهم من بعضهم البعض، وذلك بدون تدخل المؤسسات المالية.وقد سارع انتشاره على مستوى العالم نظرا للخدمات التي يقدمها بمساعدة كل المقرضين والمقترضين على تجاوز هذه العقبات، ويعتبر كذلك من العوامل التي دفعت بانتشار هذه الصناعة خلال [1]مدة قليلة.

- **التمويل الجماعي:** هو عملية تعاونية تجمع بين المستثمرين وأصحاب المشروعات وذلك لتمويل مشروعاتهم، هدفه الأساسي عرض المشاريع من قبل أصحابها عبر منصات التمويل الجماعي لاختيار المستثمرون المشاريع التي تلبي توقعاتهم، إذ يحصلون الممولون على مكافأة أو نسبة أرباح المشروع.

ثالثا: التمويل الشخصي/المؤسسي: يجمع بين الخدمتين السابقتين من خلال ضمان الخدمات المصرفية على المنتجات الرقمية، دون وجود مادي للوكالة أي بتكاليف منخفضة، إذ تشمل حلول لتسيير الميزانية.

رابعا: الخدمات المصرفية للمستثمرين/أسواق رأس المال: يمكن تعريفها من خلال تقديم تقنيات تقوم بتزويد الخدمات للبنوك الاستثمارية.

خامسا: تكنولوجيا التأمين: يمكن تعريفها على أنها فرع من فروع التكنولوجيا المالية والتي تستخدم لتقديم منتجات مبتكرة وإنشاء أعمال جديدة في عمليات التأمين، إذ تحقق مزايا للعملاء مما تجعل العمل أكثر سهولة وضمان الحماية، وحيث تعمل على جذب شريحة من العملاء الذين يتعرضون

---

[1]- عمروش بهية وشنايت مراد، "التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية"، - مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية-، العدد07، سنة2023، الجزائر، ص ص102-103.

للضغط من طرف شركات التأمين بسبب ظروفهم الخاصة، وتقدم منتجات أكثر كفاءة للعملاء وذلك لتقييم المخاطر.

سادسا: إدارة الثروات: هي المنصات الأساسية التي تقدم خدمات إدارة الثروة باستخدام التكنولوجيا وذلك بخفض الرسوم أو زيادة الكفاءة أو تقديم عروض مميزة، وتتضمن كذلك منصات تقنية لمستثمري التجزئة من خلال البحث الكمي.

سابعا: تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية: هي التكنولوجيا التي تعمل على مساعدة المؤسسات في صناعة الخدمات المالية وتتوافق مع قواعد الالتزام، إذ يمكن تعريفها فيما يلي:"تلك العمليات التنظيمية ضمن الصناعة المالية من خلال التكنولوجيا"، إذ تقوم بإعداد التقارير وتهدف تكنولوجيا التنظيم إلى تقليل العائدات المتحصلة وكذلك رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال، وتعمل مؤسسات التكنولوجيا التنظيمية على تطبيق زيادة كفاءة التزام الخدمات المالية وتقليص النفقات.

ثامنا: سلسلة الكتل البلوكتشين: تعرف بأنها مجموعة من سجلات المعاملات المرتبطة ببعضها البعض، تعتمد في ذلك على مجموعة من الكمبيوتر كتكنولوجيا السجلات الموزعة، كذلك شبكة الند للند وخوارزميات التشفير، إذ يتم تسجيل العملات الرقمية المشفرة، تعمل أموال المصرفية الإسلامية على توفير المعاملات القابلة للشفافية مما تعزز الثقة في التحويلات المالية الإسلامية، كما يمكن أن تكون عملية البلوك تشين التي تعد أداة مفيدة ومهمة بخلق حركات العقود الذكية و غير قابلة للتغيير وقابلة للتتبع وكذلك استخدام العقود الذكية كبديل للعقود المالية بتكلفة قليلة الخدمات ويمكن أن تحدث ثورة في الخدمات المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال **الشكل رقم05.**

الشكل(05):"تقنية بلوك تشين" وتأثيرها على المستقبل

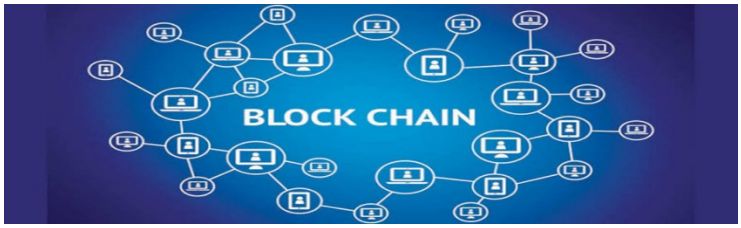

المصدر: الموقع الالكتروني www.cointelegraph.com

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية

من أهم التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية نجد:

أولا :سوق مجزأ: من انتشار الفيروس بدأت الدول في عزل نفسها، مما خلق قيود وعراقيل تمنع السفر والتواصل.

ثانيا: الاستثمار في مؤسسات التمويل المصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتمتع التمويل الإسلامي بحصة سوقية كبيرة في مؤسسات المصغرة والمتوسطة، إضافة إلى ذوي الدخل المنخفض والعاملين باجر يومي عكس ذلك الشركات الكبرى التي لها رأس مال ضخم إلى جانب ذلك الدعم الحكومي لها.

ثالثا: الاعتماد على الإنفاق الحكومي: فالبنوك الإسلامية في الدول العربية تعتمد على الإنفاق الحكومي عكس البنوك الإسلامية التي تتواجد في أسيا وإفريقيا مما له أثر خطير على الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

رابعا: صفر نقد بسبب تأجيل القسط الشهري: أعلنت بعض الحكومات تأجيل القسط الشهري، مما واجهت المصارف الإسلامية مشكلة سيولة، مما جعل المصارف الإسلامية أن تعيد هيكلة القروض الجارية، ويعود ذلك بعدم توفر النقود مما أثر سلبا على عدم وجود تدفق نقدي.

خامسا: حاجة ملحة للسيولة: تعتبر السيولة من أكبر التأثيرات الإيجابية، لما لها تأثير ايجابي على إقراض البنك، إذ تكون معرضة لمواجهة سيولة السوق[1].

سادسا: لا وجود لعملاء جدد: المصارف الإسلامية غير خاضعة لخدمة عملاء جدد بالرغم من عدم تأثير هؤلاء العملاء على الأرباح، إذ يتردد العملاء بعدم اليقين في الاستثمار نظرا لمخاطر السيول.

[1]– لويزة بوطريف يونس شعيب، " واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة"، مجلة –الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية–، العدد02،ص ص476–477.

سابعا: ربح غير محقق وخوف من الاندماج: تؤثر جودة أصول القروض على الربحية مما أصدر قلق المصارف الإسلامية، عندما تنخفض الأرباح وتتدهور قيمة رأس المال يذهب المساهمون للاندماج في شركات مختلفة مما يشجع تلك الجهات التنظيمية على الاتحاد والانضمام لبعضها البعض .

المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالمصارف الإسلامية

المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية

انتشرت العديد من مؤسسات التمويل الإسلامي في دول العالم،مما جعلها تواكب التطورات العالمية، سواءا بتحسين الخدمات، وكذالك الابتكارات الحديثة التكنولوجية وكيفية استخدامها، وبالرغم من إصرارها على اعتمادها في عملياتها التي لم يُصرح عليها لحد الآن للإسراع في إدماجها داخل قنوات القطاع المصرفي .

- في الآونة الآخيرة استفادت المصارف الإسلامية من التطورات التكنولوجية، حيث تساعد هذه الخدمات الرقمية على توصيل خدماتها للعميل بأسهل الطرق كما لم تكن من قبل، وكما تمكنها من تقديم كفائتها وجودتها وكذلك قدرتها على التنافس في السوق المالية .
- كما استطاعت التكنولوجيا المالية توفير برامج وتطبيقات الكترونية تخص النظام المصرفي التي تساهم في تطوير وتنمية أدائها وزيادة الكفاءة للخدمات والتعاملات.
- مما ينطبق على المصارف الإسلامية أيضا انها تبني التكنولوجيا المالية على اساس تطوير وتوسيع انتشارها في النظام المالي ، وبالتالي فهذا الأخير ضروري و يعتبر سياسة مُلحة، ولهذا يجب أن تعطي المصارف حقها للحصول على التقدم والمزيد من التطورات في ظل النظام المصرفي الإسلامي[1] .

المطلب الثاني: دوافع تبني التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية

تتمثل في ما يلي :

[1]– فاطمة الزهراء سبع "واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية"، مجلة العلوم الإنسانية و الحضارة، المجلد رقم 06، العدد 02، سنة 2021، ص 263.

- قيام المصارف الإسلامية باختيار أنظمة وبرامج حديثة من بين عدد كبير من شركات الأنظمة العالمية ،من خلال مواكبة خططها المستقبلية وتوسيع أعمالها بما يتوقف مع معايير الشريعة والقواعد المصرفية المنظمة لكل دولة، كما تستفيد المصارف الإسلامية من تطور تكنولوجيا المعلومات التي تطرقت إليها الشركات خلال السنوات الأخيرة، والتي مكنتها من ابتكار منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، كما يتيح للمصارف الإسلامية استخدام هذه التكنولوجيا لتطوير إنشاء منتجات وخدمات جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للحلول المصرفية بفعالية وجودة.
- التنافس الشديد بين البنوك وذلك لجذب عملاء جدد مما يدفع إلى زيادة تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية المتنوعة ، إذ تعمل التكنولوجيا الحديثة على تطوير الأداء الإداري،وكذالك إعادة هيكلة العمليات المصرفية الإسلامية الداخلية والخارجية ، مما يساعد على تحقيق أهداف البنك في تسهيل أعمال العملاء، إضافة إلى تطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية بتقديم منتجات جديدة ومتطورة عبر قنوات الخدمات المتكاملة للجيل الجديد .
- قدرة تطبيق تكنولوجيا البنوك الإسلامية على تحقيق الكفاءة التشغيلية،مع توافق جميع المعاملات والمنتجات المقدمة من الشريعة الإسلامية مع الحفاظ على أحكامها، كما أصبحت أنظمة تكنولوجيا البنوك الإسلامية ضرورية لتقسيم عملاء البنك وتصنيفهم لشرائح بما يتيح بتصميم منتجات مصرفية إسلامية تتأقلم مع كل شريحة [1].
- تعتمد المصارف الإسلامية على زيادة المنتجات والخدمات المصرفية التي تتلائم مع مختلف شرائح العملاء ،وذلك بسبب التنافس الشديد بين البنوك لجذب العملاء الجدد ،ومما تضيف التكنولوجيا قيمة مهمة ملموسة إلى العديد من منتجات المصرف .
- رضى العملاء هو أولوية للمصارف الإسلامية،مما يستدعي العمل على التكيف مع التغيرات العالمية ومواجهة أثارها السلبية والمكاسب التي تحققها من خلال تطوير المصارف الإسلامية ومن خدماتها المصرفية وتوجهت الكثير من الانتقادات إلى بعض المؤسسات المالية الإسلامية والفكرية المهتمة بالاقتصاد الإسلامي و المصرفي بسبب جودة الخدمات التي تقدمها، مما

---

[1]–فتحية حويل سالم سليمان "دور التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية" ، –مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية– ، المجلد 4، العدد7 ، ص 306–307 .

يجب على المصارف الإسلامية تحسين جودة المحتويات التسويقية وتقديم خدمات بقيم رمزية تلبي احتياجات وتطلعات العملاء وترجع لعدة أسباب منها :

- عدم توافر القوانين والأنظمة الداعمة للقطاع المصرفي الإسلامي .
- عدم وضوح الأطر القانونية الشرعية لعمل المصارف الإسلامية مما يؤدي إلى عدم وجود نصائح واضحة وإرشادات لتطبيق الشريعة الإسلامية.
- ظهور الأزمات المالية العالمية والحروب والنزاعات التي تؤثر على قطاع المصارف الإسلامية[1].

المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية

تعمل التقنيات الرقمية الجديدة للمصارف على سهولة التعريف بالمنتجات والخدمات المالية، وبالتالي قدرتها على المنافسة في السوق المالية، مما جعل المصارف الإسلامية تبني خدمات التكنولوجيا المالية في عملياتها، وذلك من أجل السرعة في التنفيذ للمعاملات، فيما يلي أهم الفرص التي تقدمها التكنولوجيا المالية للصناعة المصرفية الإسلامية:

- **سرعة الإنجاز** : أثبتت العديد من المصارف الإسلامية وخاصة دول الخليج وآسيا وغيرها من الدول سرعة وانتشارا في خدمات الدفع وتحويل الأموال وكذاك سرعة في المعاملات الدولية.
- **متابعة مسار العمليات** : من الممكن أن يساعد استعمال خدمات وتقنيات التكنولوجيا المالية في تقليل المخاطر التي تتعلق بسرقة الهوية، كذلك التدفقات النقدية، مما يجعل المصدرين قادرين على تنفيذ الإجراءات والتعليمات التصحيحية إذا كان أحد الأصول قليل الأداء .
- تحسين الرقابة الشرعية : تعمل التكنولوجيا المالية على مساعدة الصيرفة الإسلامية في تحقيق وسائل وتقنيات الجودة والشفافية وكذلك المراقبة الدورية بطريقة سهلة وسريعة.
- **إمكانية وصول اكبر العملاء المحتملين:** تعمل التكنولوجيا المالية على وصول الصناعة للقائمين لأكبر العملاء في المستقبل، وذلك بتوفير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للعملاء في المناطق النائية وتوفير لهم منتجات مثل التمويل الجماعي للسكن [2].

---

[1]–مرجع نفسه.

[2]–سارة دريدي وهدى بن محمد"التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تحسين نشاط المصارف الإسلامية"،– مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– ، العدد 02 ،سنة 2022، ص 436.

- تعتمد المصارف الإسلامية على تقنيات وأنظمة معلوماتية لتسهيل مختلف أساليب الصيرفة الإسلامية والتي تلتزم بتقنيات وأنظمة حماية خاصة بها، لما لها من آثار ايجابية يمكن تلخيصها فيما يلي:
- تطبيق الخدمات المصرفية مما يقلل من الاعتماد على اليد العاملة .
- السرعة والدقة في الخدمات المصرفية.
- زيادة القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية داخل النظام المالي العام.
- مساهمة التكنولوجيا المالية في رفع كفاءة التشغيل.

خلاصة الفصل الثاني :

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للمصارف الإسلامية، والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث،حيث قمنا في مبحث أول بمدخل عام حول المصارف الإسلامية حيث ذكرنا في المطلب الأول نشأة وتطور المصارف الإسلامية التي كانت كبديل للمعاملات التي تقوم بها المصارف التقليدية،وكذلك في أول ذكرنا تعريف للمصارف الإسلامية التي هي عبارة عن مؤسسات مالية هدفها تجميع المدخرات وفي فرع ثالث أشرنا إلى اختلاف دقيق بين المصارف الإسلامية والتقليدية حيث أهم اختلاف هو أن النموذج الإسلامي لا يسمح بالاستثمار عكس المصارف التقليدية، وكفرع رابع ذكرنا خصائص للصارف الإسلامية التي تمثلت في استبعاد القواعد الربوية والاستثمار في المشاريع الحلال وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية،وأخيرا كفرع خامس حددنا أهداف المصارف الإسلامية المتمثلة في أهداف استثمارية وتنموية واجتماعية، وفي المطلب الثاني تناولنا الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية التي تقوم على استقبال الودائع ومنح التمويلات وفي المطلب الثالث اشرنا إلى أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية،فأساليب التمويل متمثلة في المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة، وأما أساليب التمويل أشرنا إلى التأجير والسلم والإستصناع،وفي المبحث الثاني تناولنا تطور التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية إذ تطرقنا في مبحث أول إلى التكنولوجيا المالية في مؤسسات التمويل الإسلامي حيث ذكرنا أنها تقدم خدمات مالية عبر قنوات رقمية، وفي المطلب الثاني يتمثل في إدخال التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية حيث ذكرنا أن التكنولوجيا المالية أصبحت عامل مهم للخدمات المصرفية، وفي المطلب أخير أبرزنا سبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر حيث تقتصر على إصدار وتنظيم أعمال المصارف الإسلامية في التكنولوجيا المالية، وتناولنا في المبحث الأخي:التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالمصارف الإسلامية حيث تطرقنا إلى مطلب أول اشرنا فيه إلى واقع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وكمطلب ثاني حددنا دوافع تبني التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وأخيرا في المطلب الثالث اشرنا إلى اثر التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية.

الفصل الثالث:بنك السلام نموذجا

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية

ينفرد النظام الإسلامي بخاصية توزيع المخاطر والالتزام لقواعد الشريعة، إلا أنه منذ ظهور العمل المصرفي الإسلامي في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، تعرضت هذه الصناعة للكثير من العيوب والانتقادات بسبب تقليدها لكيفية عمل المصارف التقليدية التي تقوم على تحويل المخاطر. حسب الموازنات السنوية للمصارف الإسلامية ظهرت أنه يوجد تركيز منتجين (يقومان على المديونية) وهما المرابحة والإجارة ، إلا أن هناك نسب قليلة جدا من المنتجات وذلك على أساس المشاركة التي تتمثل في اشتراك المشاريع المشتركة وهو الذي يشكل تعاكس في الجوهر الأهم للتمويل الإسلامي [1].

وتمنح التكنولوجيا المالية الإسلامية وذلك من خلال الشركات الناشئة الصغيرة المتطورة التي تساهم في صناعة التمويل الإسلامي، مثال ذلك هو المصارف الرقمية NEW BANK والذي يقوم على توفير نموذج المصرفية الإسلامية للمستثمرين الذين يبحثون عن مشاركة حقيقية على تحويل المخاطر، ومنتجات وتقنيات خالية من الفوائد، إذ تعمل التكنولوجيا المالية الإسلامية على تقديم الخدمات المالية عبر قنوات رقمية جديدة، كما تقلل من مساهمة المعلومات غير المناسبة و انعدام الثقة بين الأطراف المتبادلة، على سبيل المثال تطبيق العقود الذكية من خلال مراقبة دفتر الأستاذ العام الموزع، يمكن تحقيق الكثير من القدرات والشفافية لشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية وكذلك عملياتها [2] .

إذ يمكن استخدام نموذج الوقف الإسلامي على (BLOCK CHAIN) الذي يساهم في إدارة الوقف. يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية أن تنمي من التمويل الأخلاقي، مثال ذلك المشاريع الاجتماعية التي لا يمكنها الحصول غالبا على تمويل من المؤسسات المصرفية والتقليدية، ولكن

---

1 – فاطمة الزهراء سبع، "واقع التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية"، مجلة – العلوم الإسلامية والحضارة–، الأغواط–الجزائر، العدد02، سنة2021، ص ص260–262

2 – – عبد الكريم عليوي ومحمد توفيق ميزان ، " التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي"، مجلة – الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة–، العدد01، سنة 2022، ص ص91–92.

من خلال ظهور التمويل الجماعي مثل LUNCH GOOD،SKOLA ، ويمكن للشركات الصغيرة والأفراد في أي قطاع الحصول على تمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي الخاصة بهم.

المطلب الثاني: إدخال التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية

إن اعتماد الرقمنة في التمويل في التمويل الإسلامي يتزايد كل سنة، حيث أن مجلس التعاون الخليجي(البحرين) تحاول هذه الأخيرة أن تكون رائدة في هذا المجال وذلك من خلال شراكتها بين بنك البحرين الإسلامي وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية، وكذلك ظهور أول بنك رقمي موافق للشريعة الإسلامية، أيضا تطوير منصات الاستثمار باستخدام BLOCK CHAIN حيث قدرت قيمة صناعة التمويل الإسلامي حوالي 2.4ترليون دولار أمريكي، ومع تطور الخدمات المصرفية أصبحت التكنولوجيا عامل مهم لتمكين الخدمات المالية و التجارية إلا أن هذا القطاع رغم حداثته وتطوره لم يجذب اهتمام المشاركين و لمنظمين في الصناعة المصرفية، ومع الجمع بين التمويل الإسلامي والتكنولوجيا المالية ظهرت التكنولوجيا المالية الإسلامية كنسخة إسلامية من التكنولوجيا المالية.

يلعب التمويل الإسلامي دور فعال في هذا القطاع، ومن أمثلة الجهات الفاعلة في مجال التمويل الإسلامي "بنك أبو ضبي الإسلامي" و"بنك دبي الإسلامي"، وإضافة إلى برامج مرابحة للسلع المتعددة بدولة الإمارات. وعرفت الشركات الإسلامية في مجال التكنولوجيا المالية تطورا وتزايدا ملحوظا مما تركز على جعل تمويل المستهلكين أكثر سهولة وبساطة .

يرغب أي مصرف بالاعتماد على التكنولوجيا المالية على أن يخصص لها وحدة معينة ويضع مجموعة من الأهداف التي تعني بالجوانب المالية من جهة ومن جهة أخرى بالجوانب التكنولوجية

تقدم شركات التكنولوجيا المالية عددا من الخدمات المالية وكذلك الخدمات المصرفية، وتشير الدراسات إلى ظهور منتجات التكنولوجيا الجديدة بتشديد القواعد التنظيمية خلال الأزمة المالية العالمية، وكذلك نتيجة الجهود العالمية للشمول المالي، مما شجعت على استحداث خدمات مالية تكنولوجيا لاستقطاب فئة المستعبدين من النظام في القطاع، وذلك عندما تحولت هذه الشركات من شركات مزودة بالحلول التكنولوجية إلى شركات منافسة في تقديم خدمات متطورة وقليلة التكاليف، وذات قيمة مضافة لخدمات المصارف إذ تخصص مبالغ كبيرة للتكنولوجيا الحديثة وتؤكد

الدراسات والتقارير العالمية أن البيئة المتغيرة القائمة على التكنولوجيا متسارعة الإستجابة وذلك عبر تطوير البنية التحتية التكنولوجيا [1].

إن تبني المصارف الإسلامية لسياسة الابتكار وذلك لمواجهة شركات التكنولوجيا المالية والحفاظ على العملاء، فالتكنولوجيا في الوقت الحاضر وفي ظل العولمة المالية والمنافسة التي تتعرض لها الصيرفة الإسلامية من قبل المصارف العالمية أصبحت ضرورة للمصارف الإسلامية فهي مهمة وأساسية ومفتاح نحو الازدهار والتقدم والابتكار وتحقيق الأهداف المرجوة، وأن منتجات التكنولوجيا المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويقدر حجم السوق العالمية للتكنولوجيا المالية الإسلاميةسنة2023ب138ملياردولار، من خلال الشكل 01:

الشكل (04)أكبر ستة أسواق للتكنولوجيا المالية الإسلامية في 2022-2023

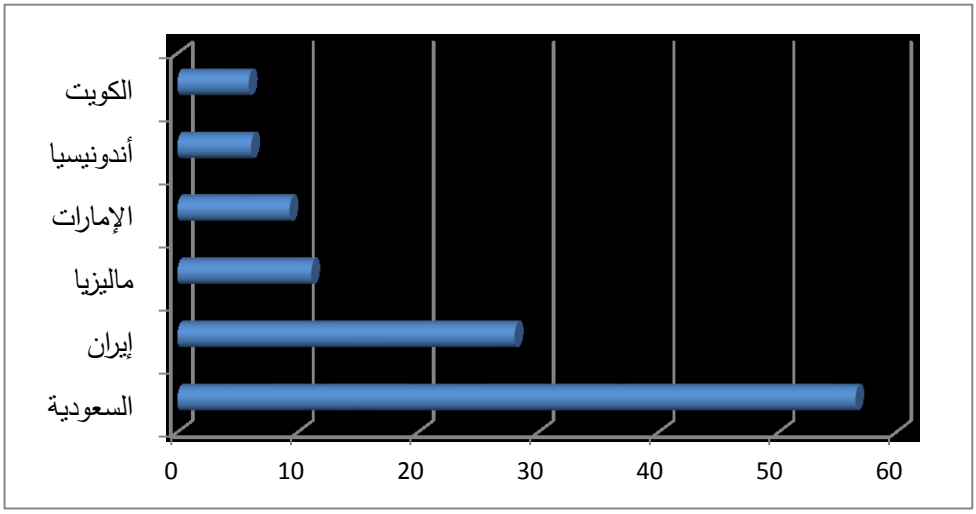

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من موقع CNN الاقتصادية

نستخلص من الشكل01 أن ستة أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية تتصدر من حيث المعاملات والأصول، إذ تعتبر جميعها من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي. حيث تصدرت السعودية القائمة بنحو56.5مليار دولار، تليها إيران ب28ملياردولار، ثم ماليزيا11.1 مليار دولار،

[1] - مها خليل شحادة، "التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية، دراسة في المصالح والمفاسد"، –مجلة بيت المشورة–،العدد17،أفريل2022، قطر، ص43و44 و45.

والإمارات ب9.3 مليار دولار، بينما جاءت أندونيسا والكويت في المركزين الخامس والسادس على التوالي[1].

المطلب الثالث: سبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد اعتمدت العديد من الدول الإسلامية والعربية على إصدار و تنظيم أعمال المصارف الإسلامية، مما لها أثر كبير في ترسيخ دعائم العمل الإسلامي المصرفي، إضافة إلى دول قامت بأسلمة كامل نظامها المصرفي مثل: السودان، باكستان، إيران، وهناك دول قامت بإصدار قوانين خاصة لتعديل وتنظيم المصارف الإسلامية مثل: ماليزيا، تركيا، الولايات المتحدة، لبنان، سوريا، اليمن...

أما الصيرفة الإسلامية في الجزائر تقتصر على تقنيات وخدمات بنك "البركة الجزائري" الذي تم تأسيسه06ديسمبر1990م،أي من بعد صدور قانون النقد والائتمان الذي سمح بإنشاء البنوك في الجزائر، ثم بدأ عمله رسميا في 20ماي1991م،إذ يعتبر مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة في الجزائر. تم تسجيل إنشاء بنك جديد ما يسمى ببنك "السلام الجزائري" الذي واصل عمله حديثا من خلال تقديم خدمات مالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية، ويقدر رأسمال مصرف السلام الذي تم افتتاحه 20أكتوبر2008م،ب72مليار دينار جزائري(100مليون دولار)ليصبح من أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر بالرغم من المشاكل التي تعترض المصارف وقصر تجربتها وخضوعها لنفس القواعد والقوانين التي تطبق عادة على النظام المصرفي والتقليدي، إلا أنها حققت نتائج مرضية ومقبولة تتمثل في تحقيق التنمية وتضاعف في الأرباح ورفع من قيمة الرأسمال، كما حققت أيضا تمويلات في عمليات المرابحة والاستثمار، وكذلك لتعزيز قيمة المصارف الإسلامية في الجزائر، ويتطلب الأمر من السلطات النقدية إتباع استراتيجيات متكاملة وواضحة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل المصارف الإسلامية، حتى تساهم بتحويل العمليات من الموارد الاقتصادية إلى الأنشطة التي هدفها الربح فقط، كما تشجع الاستثمارات الحقيقية.

[1] – www.cnnbusinessarabic.com–لوحظ يوم 25-05-2024 على الساعة 15:31.

ونظرا لما تحققه المصارف الإسلامية من تنمية اقتصادية واجتماعية مما يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها، ومن هذه المتطلبات نجد:

أولا: تقنين العمل المصرفي: وذلك أن تكون أعمال المصارف الإسلامية قائمة على تشريعات وقواعد محددة مختصة في الدولة، أي كل ما يتعلق بأحكام الرقابة عليها، كما أن سن قانون مصرفي خاص بالمصارف الإسلامية يوفر الإطار التشريعي وذلك لتنظيم عملها وإيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

-دمج ملف المصارف الإسلامية مع ملفات تعديل المنظومة المصرفية.

-العمل على إعداد قانون للمصارف الإسلامية وذلك بتشكيل لجنة تختص من خبرة وعلماء اقتصاديين ومصرفيين.

-ضرورة الاستفادة من تجارب القوانين المنظمة في الدول العربية والإسلامية.

ثانيا: تنظيم العلاقة مع البنك المركزي: إن طبيعة عمل المصارف الإسلامية أدت إلى تعامل البنك المركزي بوسيلة مختلفة مع البنوك، دون الخروج عن رقابته وإنما إيجاد وسائل تتوافق مع هذه الرقابة، وكذلك تنظيم العلاقة وبالتالي ينظم البنك المركزي علاقته مع المصارف الإسلامية وفق ما يلي:

1. نسبة الاحتياطي القانوني: يهدف الاحتياطي القانوني الذي يفرض على المصارف التجارية كالتحكم في المعروض النقدي والحفاظ على أموال المودعين لدى البنك، إذ تفرض هذه النسبة على الودائع الادخارية أي فرض نسبة الاحتياطي على حسابات الاستثمار مما تشير إلى نسبة الأموال المتخصصة للاحتياطي، إذ تحقق عوائد أقل من إجمالي الودائع، وبالتالي لا يمكن إخضاع حسابات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية لنسبة الاحتياطي أو تخفيضها وذلك وفق الامتيازات الآتية:

- تعتبر الودائع الاستثمارية في المصرف الإسلامي أنها مساهمات تشارك في الربح والخسارة، رئيسها البنك وعلى مسؤوليته ،ولا يرد البنك الأموال أي بلا ضمان وأنها تعتبر كأموال المساهمين وتكون مؤقتة عكس الودائع الادخارية.

- لا تستفيد المصارف الإسلامية من هذا الاحتياطي عكس التقليدية، أي لا تتقاضى فائدة عليها وكذلك من حيث توفير الحماية والأمن لأصحاب الأموال أي أنها أموال مضاربة خلال الربح والخسارة.

- دور الملجأ الأخير للإقراض: يؤدي البنك المركزي دوره كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للمصارف الإسلامية من خلال مواجهتها لأزمات مالية كالاتي:

- يجمع البنك المركزي الموارد في صندوق مشترك، إذ يتم من خلاله فرض نسبة احتياطي، وذلك بنسبة حجم البنك وتكمن مهمة هذا الصندوق الأساسية في قيام البنك المركزي بدور الملجأ الأخير للإقراض، أي مساعدة المصارف الإسلامية خلال تعرضها للأزمات والحوادث وذلك بالقرض الحسن، وكذلك التحقق من ثغرة السيولة وفي حالة العجز في السيولة وفي هذه الحالة يمكن إرجاع القرض فورا[1].

- سبة السيولة: يتطلب التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية من خلال مكونات نسبة السيولة التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني وتعتبر عامل مهم لتنظيمه وحمايته، وتكون أقل من تلك المفروضة على المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية تقبل الكمبيالات للتحصيل وليس للخصم لأنه حرام، إذ يمكن إخضاع جزء من الودائع الجارية وجزء من ودائع الاستثمار لهذه النسبة.

[1] – سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"،–مجلة الباحث–،العدد07،سنة2009–2010، ص310 و311 و312.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول بنك السلام الجزائري

بعد النجاح الذي حققه بنك السلام في البلدان العربية و الإسلامية، فقرر تأسيسه بالجزائر سنة 2006، وهو بمثابة البنوك الأولى التي سعت لتحقيق منهج صيرفي اسلامي، وساهم في تقديم خدمات تمويلية مصرفية اسلامية تعمل وفق الضوابط الشرعية.

المطلب الأول: التعريف ببنك السلام

هو بنك يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماده من قبل البنك المركزي في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه شهر سبتمبر من نفس السنة، باعتماد تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وحديثة نابعة من مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية وتتوافق مع ثقافة المجتمع الجزائري، وتعمل وفق إستراتيجية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية وجميع المرافق الحيوية بالجزائر بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[1].

بدأ البنك مزاولة نشاطه سنة2008 برأسمال قدره7.2 مليار دينار جزائري حيث تم رفعه سنة2009 إلى 10 مليار دينار جزائري وسنة2021 إلى 20 مليار دينار جزائري ورجع سبب رفع رأس المال لإقبال الهائل من طرف المتعاملين الراغبين في الحصول على تمويلات تتوافق معا الشريعة الإسلامية بعيدا عن التعاملات الربوية ،إضافة إلى التوسع في عدد فروعه حيث بدأ البنك بتقديم خدماته سنة2008 من خلال فرع واحد ليرتفع عددها إلى 23 فرع سنة 2021 عبر مختلف ربوع الوطن، كما بلغ حجم أصول البنك في نهاية سنة2022 إلى 261693مليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: خصائص بنك السلام

بنك السلام هو بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، يمتاز بمجموعة من الخصائص المتوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث ووفق الضوابط الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

---

[1]–مصرفالسلامالجزائري،**www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html**،لوحظيوم20-05-2024،علىالساعة:20:20.

أولا: بنك مشاركة: يعتمد بنك السلام على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، التي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بنظام المشاركة، ويهدف المصرف لاحترام الأحكام الشريعة الإسلامية سواء ما يتعلق بالأنشطة المصرفية والاستثمارية والتمويلية منها، كذا ما يتعلق بالتعاملات والعلاقة ببين المودعين والممولين.

ثانيا: بنك شامل: يعمل بنك السلام على تنويع الخدمات التي يقدمها بتنويع مصادر التمويل ومجلات الاستثمار في مختلف القطاعات سواء اقتصادية أو تجارية منها، والتي تصب ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا: مصرف ناشط في بيئة مصرفية تقليدية: ينشط بنك السلام الجزائري في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوية مخالفة لمبادئه وقيمه التي أنشئ على ضوئها، المتمثلة في التقيد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية، وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشرع وأولها الربا، فإن هذا المصرف بشكل إستثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي في الجزائري.[1]

المطلب الثالث: أهداف مصرف السلام

تم الاعتماد من قبل مجلس الإدارة على أهداف طموحة للنهوض بخدمات المصرف، بما يحقق غاية العملاء ويدر بالأرباح للمساهمين، حيث من بين أهم أهدافه ما يلي:

أولا: الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقا من هوية البنك.

ثانيا: الريادية في مجال المصارف بتطبيق مفاهيم وقوانين الشريعة الإسلامية.

ثالثا: العمل على تحقيق اكبر نسبة من العائدات سواء للعملاء أو المساهمين.

رابعا: رفع معايير جودة الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية، الإقليمية،العالمية.

خامسا: تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة.

سادسا: محاولة المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

[1]– مرجع نفسه.

سابعا: محاولة تطبيق أحدث الأنظمة الخاصة باعتبارها حجر الأساس لتأسيس البنك الرقمي.

ثامنا: تطوير مهارة ورفع كفاءة العامل البشري في المصرف ليتمكن من تقديم الخدمات المرجوة بالصورة الأمثل.

المبحث الثالث : التنظيم الهيكلي، وموارد ومنتجاتهلبنك السلام

لبنك السلام الجزائري هيكل خاص به يسعى لتقديم خدمات مختلفة، والتي سنتطرق اليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التنظيم الهيكلي

للهيكل التنظيمي دور أساسي في تبيان مختلف الخدمات، حيث يلعب الهيكل التنظيمي دورا أساسيا داخل البنك، لتوضيح مستويات المسؤولية داخل البنك، في هذا المطلب سنحاول توضيح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري.

أولا: مجلس الإدارة وهي في المقام الأول تعمل على تحديد توجيهات الإستراتيجية للمصرف بكل احترافية من اجل تحقيق الأهداف المسطرة . يمتلك مجموعة من الوثائق والأنشطة التي تضبط نشاط المصرف منها :

- النظام الداخلي لمجلس الإدارة.
- ميثاق الإدارة و الصلاحيات المعتمدين بتاريخ 15 أكتوبر 2015.
- استراتيجية المصرف.
- السياسة الانتمائية سياسة مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال .

ثانيا : الادارة التنفيذية : وتأتي في المقام الثاني تتكون من :

- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تتكون من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد الملمين بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية والمعاملات الإسلامية، يتم اختيارهم من طرف مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العادية للمصرف وهي المسئولة عن إصدار أحكام شرعية لكل ما يرفع إليها من قضايا ومسائل متعلقة بالعقود التي يقوم بها معامليه، والقيام بمراقبة كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من أنها تسير وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

- مصلحة الأفراد: يمنح مصرف السلام الجزائري لكل من الأفراد والشركات خدمات مصرفية معاصرة وتقنيات مبتكرة .
- مصلحة الخدمات عبر الأنترنت وتتمثل هذه المصلحة في بطاقة الدفع الإلكترونية "أمنة"، بطاقات الدفع الدولية ...[1]

المطلب الثاني: موارد بنك السلام الجزائري

تنقسم موارد بنك السلام الجزائري إلى قسمين: موارد داخلية وموارد خارجية. وسنحاول إبرازها فيما يلي :

أولا: الموارد الداخلية وتتمثل الموارد الداخلية لبنك السلام الجزائري في:

- رأس المال وهو مصدر ذاتي أساسي لبدا النشاط المصرفي ويمثل مجموعة الأموال التي يتم جمعها من المساهمين ليؤسس به المصرف ليتمكن به من مزاولة نشاطه وأي إضافات قد تخطر على بال المساهمين وتكون عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب ويقدر رأس مال ببنك السلام الجزائري ب72 مليار أي ما يقارب 100 مليون دولار أمريكي[2].
- احتياطات وهي مبالغ التي يتم وضعها جانبا من أرباح المصرف لدعم المركز المالي له، وتنقسم الاحتياطات إلى :
- احتياط غير قانوني(اختياري) وهو الذي تقرره إدارة المصرف لمواجهة نفقات طارئة.
- الاحتياط القانوني (إجباري)وهو الذي تقرضه البنك المركزي ليبقى داخل المصرف.
- ووفقا للمادة 37 من القانون الأساسي لمصرف السلام الجزائري فإنه يتم تخصيص نسبة 10 بالمائة من النتيجة الصافية لتكوين الاحتياطي القانوني إلى أن يصل إلى 10 بالمائة من رأسمال المصرف.

ثانيا: الموارد الخارجية (أموال العملاء)

- **حسابات الاستثمار**:وهي الحسابات التي ترد إلى البنك بهدف تحقيق الأرباح، وذلك من خلال قيام هذا الأخير بتوظيفها واستثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتنقسم إلى نوعين هما :
- **حسابات الاستثمار العامة:** هي التي تؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة، حيث يودعها أصحابها في البنك ليتولى تشغيلها نيابة عنهم في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية دون تدخل منهم، وتوزع الأرباح كل حسب إيداعه.

[1]– مرجع نفسه.

- **حسابات الاستثمار الخاصة:** وهي التي تؤسس في ضوء المضاربة المقيدة، حيث يتم فيها توجيه الإيداعات إلى مجالات استثمارية يختارها أصحابها كالاستثمار في مجال العقارات أو صناعة الدواء، على أن يوزع العائد من هذه المجالات على إجمالي الودائع الاستثمارية الموجهة لكل مجال.
- **حسابات التوفير والادخار:** وهي تلك الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي وذلك بغرض ادخارها وتوفيرها لظروف مقبلة.ويحق لهم حفظها كاملة أو جزء منها، وتنقسم إلى قسمين :
- **حسابات توفير بتفويض الاستثمار** :وتخضع لأحكام المضاربة.
- **حسابات توفير بدون تفويض بالاستثمار**:وتخضع لأحكام القرض.
- **حسابات جارية:** وهي تلك الحسابات التي يقدمها المصرف لعملائه من الأفراد والشركات، وتمتاز بأنها لا تتقيد بأي قيد من القيود سواء عند السحب أو الإيداع ولا تشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطر.

المطلب الثالث: منتجات مصرف السلام

يضع مصرف السلام مجموعة من منتجات وخدمات مبتكرة من صياغات المصارف المعاصرة التي يحرص على حسن تقديمها للعملاء نذكر أهمها:

أولا: عمليات التمويل: مصرف السلام الجزائري يمول مجموعة مشاريع استثمارية، وكذا كافة الاحتياجات المختلفة في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق مجموعة صيغ تمويلية مختلفة منها:

المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، البيع لتقسيط، البيع الآجل....الخ[1].

ثانيا: لتجارة الخارجية: مصرف السلام الجزائري يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير حيث يقترح عليك خدمات سريعة وفعالة من بينها: وسائل الدفع على المستوى الدولي والعمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

[1]– مصرف السلام، مرجع نفسه.

ثالثا:الاستثمار والادخار هل ترغب في تنمية رأس مالكم واستثمار فائض سيولتكم هل تريد الاستفادة من أفضل شروط موجودة في السوق مصرف السلام (الجزائر) يقترح عليك حلول جذابة وآمنة من خلال: اكتتاب سندات الاستثمار فتح دفتر التوفير بطاقة التوفير حسابات الاستثمار...الخ[1].

رابعا: الخدمات: يمنح بنك السلام الجزائري عدة خدمات من بينها:

خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر" خدمة"BANKING MOBILE" ، خدمة "SWIFT MAIL" ، بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة " بطاقة السلام فيزا الدولية، ماكينات الصراف الآلي.

[1]– مصرف السلام الجزائري، المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثالث

تناولنا في هذا الفصل الإطار التطبيقي لمصرف السلام،والذي قسمناه لثلاث مباحث،حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التكنولوجيا المالية الإسلامية حيث ذكرنا في المطلب الأول تعريف التكنولوجيا المالية الإسلامية التي عرفت على أنها تقنية مالية تلبي احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية ويتم اعتمادها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية،وفي المطلب الثاني خدمات التكنولوجيا المالية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية من عمليات للدفع والإقراض،وفي المطلب الثالث تطرقنا الى التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية من أبرزها أنها داخل سوق مجزأ وتعاني من نقص السيولة،وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تقديم مصرف السلام من تعريف وخصائص وأهداف،وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى التنظيم الهيكلي لمصرف السلام وموارده ومنتجاته.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما سبق تم التوصل الى أن التكنولوجيا المالية استطاعت أن تغير طبيعة عمل المصارف الإسلامية، التي تعد مجالا جديدا يشمل مهارات التكنولوجيا والخدمات المالية، الأمر الذي أدى الى الاهتمام بها والاستثمار فيها من قبل قطاعات مختلفة ومن أبرزها الصناعة المصرفية الإسلامية التي عملت على توفير جو مناسب يتماشى مع طبيعة عمل المصارف، اذ لاقت نجاحا في العديد من الدول التي ادخلت التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية مما أدى الى تميز هذه المصارف مقارنة بباقي الدول المتأخرة .

النتائج:

من خلال هذا البحث تم التوصل الى النتائج التالية:

- تعتمد التكنولوجيا المالية على الجمع بين التقنيات التكنولوجيا والخدمات المالية.
- يمكن للتكنولوجيا المالية أن تفتح مجالات جديدة في خدمات التمويل الاسلامي في المصارف الإسلامية وبالتالي لابد من توسيع قطاع الصيرفة الإسلامية عبر الزام البنوك بتخصيص نسبة من أموالها لاستخدامها في تبني خدمات التكنولوجيا وتدريب العمال.
- تطوير أدوات التمويل الإسلامية من خلال استحداث وسائل التكنولوجيا الحديثة التي ساهمت في توسع المصارف.
- الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية والوقوف على عوامل النجاح فيها.

التوصيات:

من خلال هذا البحث سنتطرق الى التوصيات الآتية:

- نشر وتوسيع فروع المصارف الإسلامية في الجزائر.

- تدريب العملاء على الطرق الحديثة لاستعمال تقنيات وخدمات التكنولوجيا المالية.
- دعم مشاريع الإستثمار في التكنولوجيا المالية في الجزائر، لمواكبة ابتكارات المالية العالمية لتحقيق الكفاءة والفعالية المقدمة للعملاء والمتعاملين.
- على المؤسسات المالية الإسراع في تبني التكنولوجيا الجديدة والابتكارات المالية لضمان استقرارها وحفظ مكانها في السوق.

آفاق الدراسة:

عند دراستنا لبحثنا استوقفتنا هاته النقاط:

- دور التكنولوجيا المالية في تحقيق التنمية المستدامة.
- التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية.
- دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مصادر التمويل .

قائمة المصادر و المراجع

فهرس الآيات القرآنية:

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا اِتَّقَوْا اللهَ وَذَرُوا مابقي مِنَ الرِّبَا إِنْ كنتم مُؤْمِنِينَ "	البقرة	278	29
" فَاِضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَ اِضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانِ "	الأنفال	102	40
" وآخرون يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ"	المزمل	18	40

فهرس الأحاديث النبوية:

طرف الحديث	الصفحة
لَعَنَ رَسُولُ اللهِ آكِلَ الرِّبَا وَمُوَكِّلُهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهُ وَقَالٍ: هُمْ سَوَاءُ".	29

قائمة المصادر و المراجع:

الكتب:

1. أمين عويسي، "أساسيات التكنولوجيا المالية الحديثة – مواضيع مختارة– "،البدرالساطعللطباعةوالنشر،الجزائر،مارس2023،ص13.

2. أحمد محمد محمود نصار، "المدخلالعاملدراسةالمصارفالإسلامية"،دارالكتابالعلمية،بيروت– لبنان،سنة 1971،ص 35.

3. مصطفى ناطق صالح مطلوب، " المصارف الإسلامية دراسة قانونية في أهم المستجدات الحديثة "،دار المذهل للنشر، ص 17.

4. محمد البلتاجي، "المصارف الإسلامية النظرية –التطبيق –التحديات" ،مكتبة الشروق الدولية، سنة 2012،ص 19–20.

5. محمد عبد المنعم وأبو زيد، "الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مكتبة المعهد بالقاهرة، سنة 1401–1996، ص 17.

6. قادري محمد الطاهر، "المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، إقليم الجنوب، 2014،ص 29–30.

7. قادري محمد الطاهر وجعيد البشير وكاكي عبدالحليم، "المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، مكتبة حسن العصرية، بيروت – لبنان، 2014،ص 36–37.

مقالات في مجلات علمية:

1. بوخاري فاطنة حنان، "دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية، عرض لتجارب دول رائدة"، –مجلة البشائر الاقتصادية–، العدد 02، سنة 2022، بلعباس– الجزائر، ص111.
2. بوطريف لويزة ويونس شعيب، "واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة"، – مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية–، مجلد 05، العدد 02، ص 476–477.
3. سارة دريدي وهدى بن محمد، "التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تحسين نشاط المصارف الإسلامية"، –مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–، المجلد رقم 36، العدد 02، سنة 2022، ص436.
4. سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، –مجلة الباحث–، العدد 07، سنة 2009–2010، ص 310–312.
5. صالح صالحي ونوال بن عمارة، "الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة"، –مجلة الباحث–، العدد 02، سنة 2003، ص 5–6.
6. عبد الكريم عليوي ومحمد توفيق مزيان، "التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي"، –مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة–، المجلد رقم 06، العدد 01، سنة 2022، ص91–92.
7. عمروش بهية وشنايت مراد، "التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية"، –مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية–، العدد 07، سنة 2023، الجزائر، ص 102–103.
8. فاطمة الزهراء سبع، "واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية"، –مجلة العلوم الإسلامية والحضارة–، الأغواط– الجزائر، مجلد رقم 06، العدد 02، سنة 2021، ص 260–262.

9. فتحية حويل سالم سليمان، "دور التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية"، –مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية–، المجلد 4، العدد 7، ص306–307.

10. مها خليل شحادة، "التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية، دراسة في المصالح والمفاسد"، –مجلة بيت المشورة–، العدد 17، أفريل 2022، قطر، ص 43–45.

مجلات:

1. أسعد حمود السعدون، "المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية"، –مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية–، العدد199–الجزء الثاني، السنة00، جمادى الأول1443هـ، ص556.

2. بنية حيزية وبنية محمد، "الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة الماليزية"، –المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق–، العدد 1، المركز الجامعي نور البشير، الجزائر، سنة 2020، ص5–6.

3. زبير عيش وآخرون، "دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية– تطبيقات البلوكتشين نموذجا"، –مجلة اقتصاد المال والأعمال–، العدد1، جامعة الشهيد محمد لخضر بالوادي، الجزائر، جوان2020، ص309.

4. سارة دريدي وهدى بن محمد، "التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تحسين نشاط المصارف الإسلامية"، –مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–، العدد 02، قسنطينة– الجزائر2022، ص423–442.

5. سعيدة حرفوش، "التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"، –مجلة الآفاق العلمية– ، العدد3، جامعة الجلفة، الجزائر، سنة2019، ص728.

6. عبد الكريم مسعودي وخيرالدين قريشي، "التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق الأداء المصرفي– دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية أدرار –BDL–"، –مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية–، العدد01، جوان2023، ص424.

7. فاطمة الزهراء سبع، "واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية"، –مجلة العلوم الإسلامية والحضارة–، العدد02، الأغواط، الجزائر،2021، ص251–268.

8. فاطنة حنان بوخاري، "دورة التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية–عرض لتجارب دول رائدة–"، العدد02، أوت 2022، ص110–111.

9. لزهاري زواويد وتعيسة حجاج، "التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع و الآفاق"، –مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية–، العدد3، جامعة تمنراست، 2018، ص64.

10. محمد زياد سليمان النجداوي وغسان سالم الطالب، "التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع وتحديات"، –المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية–، العدد43، مارس2023، ص162.

11. محمد عبد العليم صابر، "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي– دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية–"، –مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات–، العدد01، القاهرة، سنة2020، ص100.

12. محمد قوجيل ونبيل قرزيز، "استخدامات التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية–تجربة المصارف السعودية–"، –مجلة الميادين الاقتصادية–، العدد01، الشلف، الجزائر 2021، ص247–266.

13. مريم زرقاطة ووهيبة ضامن، "واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي"، –مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت–، العدد01، الجزائر، جانفي 2023، ص572.

14. مصباح أبو كرش، "عصر التكنولوجيا الجديدة الفينتيك"، –مجلة الدراسات المالية والمصرفية–، العدد 1، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة العربية الأمريكية، سنة 2019، ص10.

15. مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، –مجلة العلوم الإنسانية–، العدد3، جامعة جيهان أزبيل، العراق،2020، ص129–130.

16. منيرة بياس، "الصناعة المصرفية التقليدية في زمن التكنولوجيا المالية"، –مجلة التكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية–، جامعة سطيف، الجزائر، سنة2021، ص41.

17. هيوا أبو بكر علي و به لين مصطفى رسول، "خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية"، –مجلة جامعة التنمية البشرية–، العدد3، السليمانية، العراق، سنة 2022، ص9.

مصادر إلكترونية:

1. مروة عماد، "الفينك" قوة للتحول في القطاع المالي والمصرفي، مقال متوفر على الرابط:**https://all-ain.com/article/fintech-economy**، نظر يوم: 04-04-2024، علىالساعة 16:20.

2. فهيمة بن عكروف، "التكنولوجيا المالية في الجزائر...بين واقع صعب وآفاق متجددة"، -**جريدة صوت الأحرار**-، الجزائر، تاريخ المقال 27 جوان 2023، نظر يوم 15-04-2024، على الساعة: 08:10.

3. موقع الرابط: https://tech-ye.com، تاريخ الإطلاع: 01-04-2024 على الساعة:20:00.

4. **www.cnnbusinessarabic.com**، لوحظ يوم 25-05-2024 على الساعة: 15:31.

5. مصرف السلام الجزائري، **www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html**، لوحظيوم 20-05-2024، على الساعة 20:20.